● الفصل الثالث

دولة «النظام» الفضلى

في ضوء كتابه «السياسة»

كما رسم حدودها، وحدّد معالمها، ونظَّم التشكيلات الإدارية والاجتماعية المهّمة فيها.

مع ملاحظة الناحية النفسية للإنسان وضعفه.

obeikandl.com

obeikandl.com

مدخل : (مقارنة بين الدين والسياسة، وأنهما توأمان)

إن المقارنة بين أساليب الحياة التى تنتهجها أمة فى عصر من العصور بمقاييس غير معاصرة، وليست من بيئة موحدة، واستنتاج الأحكام دون مراعاة لتطور العقل والنظم والمعتقدات أمر لا يؤيده المنطق ولا يقرّه العلم فإن الشعوب تختلف فى مقاييسها ونظرتها إلى عوالم الكون على الرغم من تعاصرها وتواصلها لاختلاف ظروفها الطبيعية والمعاشية والفكرية، فكيف بمن يباعد بينها الزمن ويفارق بينها المكان، فالدين وما ينجم عنه من مُثُل خلقية فى الخير والشر والفضيلة والرذيلة، والحق والباطل وما يستتبعها لحماية ذلك من نظم فى السياسة والحكم كالخلافة والإمامة والولاية والخراج والجزية والجباية، وما يترتب عليها وينتج عنها من مواقف حاسمة تجاه المخالفين والمعارضين. . كل تلك أمور لايمكن وضعها بميزان واحد، إحدى كفتيه من صنع القرن الخامس الهجرى، والثانية من عمل القرن الخامس عشر، وبين العهدين عشرة قرون تقريبًا.

لقد كان الدين خلال العصور الوسطى ـ ومنها القرن الخامس ـ هو طريق الحكم والسياسة التى ينتهجها الحكام، وهو النهج الذى يسير بمقتضاه الآباء والأمهات والأبناء فى البيت وخارجه، ويحدد صلات الناس ببعضهم وعلاقتهم بالمجتمعات. . وفى ضوء ما جاء به الدين كانت تصدر الأحكام على تصرفات الفرد وإلاّ تستّر وألبس سلوكه وأقواله لبوسًا ظاهرًا لا يتنافى مع الدين، ولا يتعارض مع أوامره ونواهيه، أو يتناقض مع موافقات المجتمع وتقاليده.

وكان «النظام» يعتقد ـ كما يبدو من سيرته ـ أن المجتمع لا يخلو من أباطيل وجور ومفاسد ولا يمكن لهذه جميعها أن تستأصل ويحمى الضعيف من أفرادها إلاّ عن طريق الشريعة المدونة فى الكتاب والسنّة وإن ضاقت عن حلول بعض المشكلات المستجدة، فإن باب الاستنتاج لمن بلغوا مرحلة الاجتهاد مفتوح، وإن فى الشريعة ما يمكن تقنينه وفى الفقه من القضايا والأحكام ما تستطيع استخراجه والإفادة منه فى قضايانا الآنية، ولا يعوقنا عن ذلك سوى بلوغ هذه المرحلة، وكان الجوينى والشيرازى والغزّالى من ظواهر اعتقاده. وليس الإسلام بنظر الوزير وحاشيته من العلماء بالذى يعجز عن مسايرة الزمن ويجمد عن تلبية مطالب الحياة وإنما هو عند الفاقهين لأحكامه الداركين لحلاله وحرامه دين يواكب ركب الحضارة، بل هو زاده ورائده إذا ما احتاج إلى مددٍ من غذاء وهداية من حاد (أىُ انحْرف) عن الصراط المستقيم.

وكان ـ كما يلوح لنا من أقواله ـ يؤمن بأن تطبيق أحكام الشريعة لايمكن إلاّ عن طريق الحكومة المخلصة الرشيدة التى يربطها بالمواطنين دستور يسود أفراده ويشملهم بالعدل والإنصاف ويحقق لهم الخير والرفاهية.. ويتوصّل من ذلك إلى أنه لابد ـ إذن ـ من سلطان يحرس ذلك الدستور ويحرص على تطبيقه ويرعى المجتمع ويضمن له السعادة والرخاء... لذلك كانت رعاية جانب السلطان واجبة على الناس بعد اللّه لأنه ظل اللّه ـ أى خليفته ـ فى الأرض. ولذلك يشترط فيه العدل لأن السلطان العادل له مرتبة تسمح للعقل بمنحه بعض الصفات الإلهية[1].. ومن هنا كانت الإطاعة فرض ولكنها مشروطة بعدله وقدرته على حلّ المشكلات وعَقْدِها وبَسْط الأمور وقبضها.

وهو يريد بالسلطان هنا ـ الخليفة ـ أو من ينوب عنه فى تمثيل السلطة الروحية ـ فى الأرض، ولذا يروى لنا قصة اختيار الخليفة ـ دون ذكر اسمه ـ لابن أعلم الرصدى ـ وتلميذه ـ ناصر البنانى ـ وكيف كتب الخليفة على ورقة

(١) سياستنامة ص ٤٢، والوصايا ص ٤٢ الأصل الفارسى.

ـ السلطان العادل ـ ووضعها تحت (مصلاه) سائلاً عمّا فيها، فقال: «إنه أعلم.. هو اسم اللّه». وقال (البنانى): «هو اسم الملك».. ولمّا سئلا كيف عرفا ذلك، قالا: رأينا إنه صاحب الاسم المكتوب له علامات تدل على الرفعة والعظمة والهيبة، وهذه الدلالات تدلنا على اللّه تعالى». ولكن (البنانى) استعمل ذكاءه فرأى أنه لو كان الاسم اسم اللّه لكانت عظمة مطلقة، ولما وضع الخليفة الورقة تحت النطع[1].

بهذا انتهى «النظام» الى الربط بين السلطان والسماء، وأنه لا يكون دون توفيق اللّه وتأييده، وإن كان للسيطرة أسباب شتى فإن هذه الأسباب تجتمع بإرادة الإله. وقد تشمل العناية الإلهية أناسًا متعددين ولكن الرجحان لواحد منهم يتوقف على إرادته.. ولهذا قال: «ومما لاشك فيه بأن طاعة السلطان العادل فرض، وهو ظل اللّه على الأرض ـ أى خليفته فيها»[2].

وكانت فكرة الربط هذه تشيع فى شرق العالم الإسلامى آنذاك، كما نجد صداها يتردد فى غربه، فابن (الصيرفى) المعاصر «للنظام» والمتوفى ما بين سنة ٥٤٢هـ = ١١٤٧م و ٥٥٠هـ = ١١٥٥م[3].. يقول فى معرض حديثه عن (ناصر الدين أبو القاسم شاهنشاه): «إن السيد الأجل أمير الجيوش بدر المستنصرى ومنازعته أخاه صافيًا، فسولت له نفسه وزيّن له هواه أن ينتصب فى منصبه، وجهل أن سيادة البرايا وسياسة الرعايا ونفاذ الأمر والحكم ونيل السلطان والملك شئ لا يدرك بالسعى والحرص ولا يبلغ بأمانى النفس، وإنما هو أمر يخص اللّه سبحانه به من يصطفيه ويعقده تعالى لمن يراه أهلاً أن يجعله فيه»[4].

وهكذا كان «النظام» مؤمنًا بالإسلام مقدسًا لتعاليمه كما كان شغوفًا بعلومه، محترمًا لأعلامه حتى صار دينه ودولته على السواء، وأن كلاّ منهما يكمل

(١، ٢) الوصايا، ويقصد بالنطع هنا: سجادة الصلاة ص ٤٣ الأصل الفارسى.

(٣) ابن منجب الصيرفى ـ الإشارة إلى من نال الوزارة ـ المقدمة ـ عبد الله مخلص ص ٧.

(٤) ابن منجب الصيرفى ـ الإشارة إلى من نال الوزارة ص ٥٧.

الآخر كما تـتكمل الأرض بالسماء، وكما تتم الدنيا بالآخرة لأنه أساسها الذى لاقوام لها إلاّ به ولا تثبت أركانها إلاّ عليه[1]. وكما أن الملك لم يوجد إلاّ لرفع منار الدين وعلو شأنه وتعزيز مبادئه فى نفوس الرعايا مثل ما وجب من غرس الأرض وإلاّ بقيت جرداء مالحة، وبقى أهلوها أشقياء تعساء. فكذلك لا يبقى الدين وتنتشر قواعده إلاّ بدولة تحميه وتثبت أصوله وذلك: «لأن المُلْك والدين توأمان». فما اضطرب المُلك إلاّ اختل الدين وظهر المارقون والمفسدون فى الأرض، وما تزلزل أمر الدين إلاّ تزعزع المُلْك واشتد بأس المفسدين وضعفت شوكة الملوك وفشت البدع[2].

ولفرط تحمس «النظام» للدين وشدة دفاعه عن الدولة يحار الباحث فى حقيقة اتجاهه هل كان سياسيًا متدينًا أو العكس.. ومهما فرضنا فيه فهو لا يعدوهما، وهو لايؤمن بشئ فى حياته قدر إيمانه بدينه وليست الدولة عنده سوى إحدى وسائل نشره وإذاعته، ومن ثمّ أخذت السياسة بمجامع قلبه، واستولت على مشاعره حتى استقرت فى عقله الباطنى فكانت تظهر فى روءاه[3] وتتمثل فى سيرته.

لقد نضجت فكرة ارتباط الدين بالدولة فى عصر «النظام» بحيث صار وسيلة لها وغاية فى آن واحد فالإمام الغزالى والماوردى يقولان: «إنه ليس دين زال سلطانه إلاّ بدلت أحكامه وطمست أعلامه وكان لكل زعيم فيه بدعة. كما إن السلطان إن لم يكن على دين تجتمع به القلوب حتى يرى أهل الطاعة فيه فرضًا والتناصر له حتمًا»[4].. وإن نظام الدين لا يحصل إلاّ بنظام الدنيا، ولهذا قيل: «الدين والسلطان توأمان».. وقيل: «الدين أس والسلطان حارس وما لا أس له فمهزوم وما لا حارس له فضائع»[5].. وشاعت هذه المقولة أيضًا

(١) الشيزرى - المنهج المسلوك ص ١٤، ٢٠.
(٢) سياستنامة ص ٤١/ ف ١٨ الترجمة.
(٣) الوصايا ص ٤٤ - الأصل الفارسى.
(٤) الماوردى ـ أدب الدنيا والدين ص ١١٥.
(٥) الغزالى ـ الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٣٥، والإحياء جـ ١ ص ١٥٢.

بين الناس فى شرق العالم الإسلامى وأخذ يرددّها الطرطوشى والإمام الرازى وابن خلدون[١] وغيرهم فى غربه.. وفى الشريعة معنى يتصل بعقبى الإنسان وآخرته. وفى تلازم الدولة والشريعة، وارتباطهما إيماء بعلاقتهما فى نهاية المرء وتعهدّها له منذ الولادة وبعد الممات لا فاصل بين الدنيا والأخرى.

وفى الأصل الذى اشتقّ منه لفظ (الخليفة) والوزير وهما يمثلان الشطر السياسى من الدولة معنى يدل على مدى ارتباط الدين بالدولة[٢]. فالخلافة على اختلاف صيغها نيابة عن الرسول فى الإشراف على تطبيق أحكام الشريعة لأنها ليست من السياسة فى شىء[٣] والوزارة نيابة عن الخلافة فى تنفيذ قواعدها والملاءمة بينهما وما تقتضيه مصالح الناس فى الدنيا والدين[٤].. وإنّ أقدم النصوص التى ورد استعمالها فيه ينبئنا بعراقة هذا المعنى كما دلّنا على أصالة اللفظ فى القرآن والسنّة.

وبذلك الدافع من إيمانه القوى فى الدين واعتقاده الراسخ فى إصلاحه للحياة الفانية، وبذلك اليقين من أعماق نفسه بضرورة الدولة العادلة لرعاية الناس وإسعادهم كتب رسالته «فى السياسة» ووضع فيها الأسس العامة للدولة الجديدة التى كان ولم يزل يدأب من أجلها ويضع الخطط اللازمة لتكوينها.

وما كان «النظام» خياليّا حالمًا وهو يخطط لمعالم دولته المنشودة كمن يرسم صورة زيتية على ورقة بيضاء استجابة لداعى الفن أو كمن سبقه من أصحاب الجمهوريات والمدن الفاضلة وانما كان أقرب إلى الواقع منه إلى الخيال، وأعلق بالأرض منه فى السماء، ولو أتيح لنا السير فى جنباتها والتجوال فى أنحائها وأرجائها لشهدنا دولة ديمقراطية فى تشريعاتها القانونية، اتحادية «فيدرالية» فى تشكيلاتها الإدارية. فقد كانت تحتوى ثلاث حكومات: الخلافة ولها السلطان

(١) المقدمة ص ١١٥.

(٢) محمد بن كنان ـ حدائق الياسمين ورقة ٥٥.

(٣) المقدمة ص ١١٥.

(٤) محمد بن كنان ـ حدائق الياسمين ورقة ٥٥.

الدينى، والسلطنة ولها النفوذ الدنيوى، ثم حكومة الأمراء والملوك ولها حق الجباية والحكم باسم السلطان وتحت إشراف الخليفة فى الوقت الذى كان للأمراء الإقطاعيين شأنٌ كبيرٌ فى أوربا، قضى على حرية الفرد، وجعل من الأمير حاكمًا باسم الإلـه يستبد فى حياة الناس باسم الحق والعدل، وهو أبعد ما يكون عنهما.. إلى أن ظهرت فى عصر النهضة الأوربية رسالة «ميكافللى» راجعة بعجلة الزمن عشرين قرنًا أو تزيد، تشيد بطغيان الأمراء، وتبرر تسلطهم فى سبيل الحكم والاستيلاء.

ودولة «النظام» هذه ليست هرمًا متدرجًا قاعدته الشعب وقمته السلطان أو الخليفة ومن تحتهما طبقات الوزراء ثم العلماء والأدباء، والموظفون والوجهاء، ثم أصحاب المهن والعامة.. بل إنها أكثر شبهًا بولاية واسعة الأرجاء، شامخة الأسوار، لها بابان ضخمان، وفى الوسط منها برج عال يمدها بالنور والحياة المطمئنة الرغيدة.

إن دولة «النظام» ـ كما يبدو لنا من تضاعيف رسالته فى كتاب السياسة «سياستنامة» ـ أشبه بتلك المدينة أو الولاية الفسيحة تعجّ بمخلوقات اللّه وتموج بكائناته من نبات وحيوان وجماد على اختلاف أجناسه وألوانه، وأسوارها هى الحكومة المجندة لخدمتها، المسئولة أمام الله يوم القيامة عن كل صغيرة وكبيرة تأتى بها.. وباباها هما: باب للدخول يمثلها سلطان الدنيا الذى يتولى مقاليد الناس وتدبير شئونهم الدنيوية، وباب للخروج يمثلها خليفة المسلمين وبيده السلطة الروحية، ومفتاح العالم الآخر.. أمّا ذلك البرج الذى يرسل النور ويشيع الحياة الهانئة المستقرة فهو (الدستور) هو القرآن والسنّة، هو الإسلام الذى جعل من العدل أساسًا للحكم، ومن الظلم والجور سببًا للتأخر والهدم.

وينبغى ألاّ ننسى ونحن نتحدث عن دولة ـ النظام ـ أنه كان أشعريًا فهو يقدِّم لنا نظرية كاملة للدولة الإسلامية حسب تصوّره المذهبى، الشافعى الأشعرى، وبتطوير حاسم لتلك النظرية، التى دعا إليها علماء عصره أمثال: الغزالى والجوينى والماوردى فى مؤلفاتهم. ولكن ليس من الناحية الفقهية أو الوعظية بل السياسية الإدارية.

وهذه الأمانى الصعاب تبدو «للنظام» مستحيلة إذا ما تذكر بداوة الأتراك وبخاصة سلطانيه ـ ألب أرسلان وملكشاه ـ ومقدار جهلهم بأسرار الشريعة الإسلامية وجواهر اللغة العربية لقرب عهدهم بهما إذ المعروف أن جدهم الأكبر سلجوق، كان أول من اعتنق الإسلام منهم، وما اعتنقه إلاّ بعد دخوله بلاد المسلمين على رأس قوم من الغز ليكونوا عونًا له فى الفتح وليمكنّوه من المرعى والمسكن[1]. . وإن ـ طغرلبك بن ميكائيل بن سلجوق ـ مؤسس دولتهم حينما كان يجيب على نصيحة القاضى ـ صاعد ـ بوجوب خشية اللّه وإقامة العدل بين الناس قال: «إننا قوم جدد وغرباء ولا دراية لنا بشريعة العرب»[2].

كل هذا يدلنا على أن سلاطين السلاجقة الأوائل كانوا يدينون بالإسلام ولا يدركون أصوله، ويتحمسون لنشره شأن كل معتقد جديد وإن لم يعرفوا تفاصيله ويدرسوا دقائقه ويفهموا جوهره[3]. . لذلك حاول وزيرهم الكبير ـ نظام الملك ـ أن يوجه عنايتهم إلى العلم، وحرمتهم للعلماء وأن يرسم لهم وللحاكمين على مرور الأجيال دولته المنشودة، ويسجل لهم نظمها ويثبّت قواعدها ودعائمها ويقدّمها فى كتابه ـ السياسة ـ لتكون نبراسًا يستنير بتعاليمه الزعماء المخلصون، ويسترشد بتوصياته الولاة المؤمنون.

وإلى القارئ صورة مصغّرة لدولة ـ النظام ـ التى كان يحلم بها قبل ألف عام، وهو يتحدث عن «الملك» موجهًا كلامه إلى السلطان احترامًا وتقديرًا له.

* * *

١ - السلطان: واجباته، اختصاصه

يقول «النظام»:

اختار الله السلطان وميزّه على عباده وجعلهم جميعًا خاضعين له، منه يستمدون نفوذهم ودرجاتهم أمّا هو فيستمد قوّته من ربه الذى جعله أمينًا على

(١) ابن الطقطقى ـ الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٦١.
(٢) أبو الفضل البيهقى ـ تاريخ بَيْهق ص ٦٠٤- يحيى الخشّاب ترجمة يحيى الخشاب وصادق نشأت.
(٣) الراوندى ـ راحة الصدور ص ٦٥، ٦٦، والحسينى ـ أخبار الدولة السلجوقية ص ٤٧.

عباده، فعليه إذًا ـ ليكون له على سائر الملوك فخرًا وفضلاً ـ أن يتحلى بطيب الخلق وحميد الخصال[1]. ولأن ملوك السلاجقة كانوا من الأتراك الذين لا يتقنون اللغة العربية والذين يميلون إلى الغزو والفتح فلا يجدون لديهم متسعًا من الوقت للتعلم، فإن «نظام الملك» ينصح الملك بأن عليه أن يقضى بعض وقته فى التعلم، وأن يهتم بالشريعة الإسلامية من قرآن وحديث وأن يرعى العلماء عامة والمشتغلين بعلوم الدين منهم خاصة، وعليه أن يحضر مرة أو مرتين فى الأسبوع على جماعة من العلماء يسمع منهم تفسير القرآن وشرح الحديث وسِيَرْ الملوك السابقين.

وعلى الملك والسلطان أن يحضر المناظرات بين فريقين من العلماء ويستمع لآراء كل فريق. وعليه أن يسأل عما يجهل، فإذا علم وجب أن يعى ما تعلّم وأن يعمل به وهو إذا واظب على هذا التقليد يأنس إلى مجالس العلماء فيجد نفسه وقد أصبح ملمًّا بمعظم قضايا الشريعة وكثير من أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبالتاريخ. وهكذا يتفتح له الطريق فى إدارة أمور الدنيا والدين فى مملكته، ويتعذر على أصحاب البدع من الملاحدة أن يصرفوه عن الصراط السوى، ويتاح له القيام بالأعمال العظيمة التى تخلد اسمه فى التاريخ، ويظهر فى عهده العلماء العظام.

وليعلم الملك أن خير الملوك من ثابر على حضور مجالس العلماء، وأن شرّ العلماء من عاش فى صحبة الملوك، وليعلم أيضًا أن ليس فى الدنيا صديق خير من العلم للإنسان، لأن العلم خير من الكنز فإنك ترعى الكنز أما العلم فيرعاك.

وعلى الملك أن يعرف أن العلم ليس محصورًا فيمن يعرف اللغة العربية، بل إن العالم هو من أحاط علمًا بفرع من فروع العلم، أيًا كانت اللغة التى تعلمها، لأن العلم لا بلد له خاصة ولا لغة معيّنة، ولو أن اللغة العربية مفضلة لأن القرآن نزل بها ولأنها لغة النبى (عليه الصلاة والسلام)[2].

وعلى الملك ألاّ يقطع فى أمور الدولة من غير أن يستشير المجربين وذوى

(١) سياستنامة فصل ١ ص ٥.

(٢) فصل ٨/ ٦٢-٦٣.

الرأى فى مملكته فإن قوة رأيه، وإن كان مصيبًا كقوة رجل واحد، فإذا استشار عشرة رجال من ذوى الخبرة كان رأيه كقوة عشرة رجال. وليس فى الشورى ضعف أو عدم ثقة بالنفس فإن المسلمين جميعًا متفقون على ما كان للنبى (عليه السلام) من قوة الرأى وصدق الفراسة، وقد أتيح له أن يرى السموات والأرض والجنة والنار واللوح والقلم والعرش والكرسى، وكان جبريل يتحدث إليه وقد أحاط خبرًا بما كان وبما سيكون ومع كل هذا الفضل الذى أسبغه الله عليه ومع معجزاته التى ليست فى طاقة البشر فإن الله تعالى يقول له: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾[1] فعلى الملك أن يشاور ذوى الرأى فى مملكته وأن يقارن رأيه بآرائهم ويقلبها معهم جميعًا حتى يظهر الرأى الذى يجب أن يتبع، وعليه أن يعلم أن الاستئثار بالرأى ضعفٌ لا قوة، وأن من الغرور أن يعتدّ المرء برأيه ولا يسأل عن آراء الآخرين[2].

وعلى الملك أن يحقق العدالة فى مملكته لجميع رعاياه، فإذا جاء متظلم فعليه أن يبحث ظلامته وأن يعمل على إنصافه لأنه إذا لم يفعل ذلك ينصرف المظلومون عن الالتجاء إليه، ويلاحظ ذلك سفراء الملوك فى بلاطه فيحبون الظلم فاشيًا فى المملكة وتسوء سمعة الملك. ولكى يتم للملك الإشراف التام على مصالح رعاياه فى أطراف المملكة الواسعة، عليه أن يستعين بالعيون يرفعون إليه تقاريرهم عما يرون فى الأنحاء النائية التى لا يستطيع الملك الإشراف عليها بنفسه.

ثم إن على الملك أن يعمل على تعميم مكاتب البريد فى الطرق الرئيسية وأن يصرف لموظفيها مرتبات شهرية، وأن تقام على مسافات لا تزيد عن خمسين فرسخًا[3]. وعلى هذا النحو يستطيع مندوب الملك إذا ما عرف بواقعة مهمة ـ أن يتصل بأقصى سرعة ممكنة لإبلاغ الملك. وكذلك ينبغى تعيين مشرفين ممن يضع الملك فيهم ثقته، وأن يتاح لهؤلاء المفتشين الاتصال بالملك فى أى وقت يشاء حتى يرفعوا إليه التقارير التى يتلقونها من موظفيهم فى

(١) سورة آل عمران - من الآية ١٥٩.
(٢) فصل ١٨.
(٣) فصل ١٤.

الأقاليم، ولا يجوز أن تؤخذ أجور هؤلاء المشرفين من الشعب بل تتحمل بها الخزينة العامة، ذلك أن ما تجنيه الدولة من فوائد إشرافهم يفوق كثيرًا الأجور التى يتقاضونها. وعلى الملك أن يعرف أن الناس يقولون إما أن يكون ملكنا ملمًا بما فى المملكة من فساد أو لا، فإذا كانت الأولى ولا يتداركه فهو من الملوك الظالمين وإذا كانت الثانية فهو من الغافلين، وكلاهما شر[1].

ولكى لا يثقل «نظام الملك» على السلطان بالنصح، والنصح ثقيل على الأذن، فإنه يروى إليه قصة العالم[2] و(عبد الرحمن) خال السلطان «ألب أرسلان». قال: «كان السلطان فى زيارة لمدينة هراة فنزل خاله عبد الرحمن فى بيت عالم من علمائها، ولمّا عاد السلطان إلى مقر ملكه، وبينما هو فى مجلس الشراب قال له خاله: إنى نزلت عند عالم ورع كان يقوم بالليل ويصلى ويدعو ربه فى غرفته، وقد فتحت باب هذه الغرفة ذات ليلة فإذا أمام هذا العالم إناء مملوءة بالخمر وتمثال من نحاس، فكان يتناول الخمر ويسجد ويرتل للصنم، فأخذت الكأس والتمثال وأحضرتهما لتقتص منه. فلم يغضب السلطان، وقال لخاله: ضع يدك يا عبد الرحمن فى يدى واحلف بحياتى أصادق أنت أم أنك من الكاذبين؟ فقال خاله: بل كذبت يا ابن أختى وأغرانى على الكذب أملى فى أن تهبنى بيته الجميل الذى راق لى. فتمهل يا مولاى فى قضائك وادرس ما يتلى عليك بعناية وتؤدة فإن العجلة من الشيطان والتأنى من الرحمن»[3].

ثم على الملك أن يتعمل الحيلة لكى يصل إلى العدالة ويسرد له حكاية الشاب: وقد جاء شاب إلى السلطان محمود الغزنوى وشكا إليه أنه استودع قاضى بلدته كيسًا من الحرير مملوءًا بالذهب فلمّا استرد وديعته وجدها نحاسًا، فأمسك السلطان الكيس فلم يجد به أثرًا لشقّ فيه، فصرف الشاكى وأخذ يتدبر الأمر. وفى الليل قام فشقّ وسادته الحريرية فلمّا كان الصباح وجد الخادم الوسادة وقد شقّت فخاف أن يؤاخذ على ما بها فأخذها وسار إلى رفّاء ماهر

---

(١) فصل ١٠.

(٢) يقصد به أبا عبد الله الهروى الحنبلى.

(٣) فصل ٣٨ من كتاب ـ السياسة.

فرتقها له ثم أعادها إلى مكانها، وفى المساء دخل محمود غرفة نومه فإذا بالوسادة قد أصلحت وتعذر عليه أن يتبين مكان الشق منها، فنادى الخادم وسأله عمن أصلحها فدلّه على اسم الرفّاء، وفى الصباح جاءوا بالرفّاء فأثنى عليه السلطان وعلى دقته ثم أراه الكيس الذى رفعه الغلام فعرفه وقال إنه هو الذى أصلحه للقاضى، وهكذا علم السلطان أن القاضى شقّ الكيس ثم أفرغ ذهبه وأبدله بالنحاس ثم رفاه، وجىء بالقاضى ونال جزاءه[1].

٢ – خزينة الدولة :

وعلى الملك أن يترفّق برعاياه فى جمع المال الواجب عليهم أداؤه للخزينة، وأن يراعى الدقة في تعيين ملتزمى الضرائب وجباتها، وأن يبدّلهم مرة كل سنتين أو ثلاث حتى لا يتمكن نفوذهم فى الجهات التى يعملون بها فيكونوا أداةً للشر وينبغى مراقبتهم حتى لا يرهقوا الناس.

وينبغى أن يكون للملك خزينتان الأولى للدخل والثانية للخرج، وأن يودع أكثر الحصيلة فى الخزينة الأولى وأقلّه فى الثانية، وعليه أن لا يمسّ الخزينة الأولى إلاّ للأمور الطارئة وفى حالة الضرورة القصوى، وفى هذه الحالة عليه أن يعتبر ما أخذه منها قرضًا وأن يردّه متى استطاع. ذلك إذا لم تراع هذه القاعدة وصرف الدخل بأكمله ثم مسّت الحاجة إلى المال فإنه لا يجده وتتعطل مصلحة الدولة.

وليس للعامل أن يأخذ مال ولايته كمرتب له وإنما ينبغى أن يبعث المال لخزينة السلطان ثم يلتمس أجره فيأمر له السلطان به أو يأمر بأن يأخذه بضاعة من ولاية أخرى. وقد ولّى السلطان «محمود» حاجبه (التنتوش) ولاية خوارزم وكانت تغلّ ستين ألف دينار وكان أجره عشرين ومائة ألف دينار فبعث يرجو أن يأخذ مال ولايته كجزء من أجره فرفض الوزير شمس الكفاة (أحمد حسن

(١) فصل ١٤.

الميمندى) طلبه ونهاه عن التشبه بالسلطان وأمره بإرسال مال ولايته ثم كتب إليه ليتقاضى أجره بضاعة من ولايتى سستان وبست[1].

وعلى الملك ألاّ يلتفت إلى الإثراء وجمع المال، لأن عليه أن ينفق مال الشعب عليه وأن يعلم أن ما أفاء اللّه به من نعمة المُلك ترفعه عن حب المال والعمل على جمعه، وقد ذهب أحد الأمراء الى الشيخ (الدقّاق) وسأله النصح فسأله الشيخ: «أيهما أحب إليك المال أم عدو أنت معه فى خصومة دائمة؟» فقال الأمير: «المال».. قال الشيخ: «فكيف تموت تاركًا فى الدنيا من تحب مستصحبًا فى الآخرة من تكره؟!».. فبكى الأمير وقال: «نعم الموعظة هذه التى حوت أروع حكمة سمعتها».

ثم يحدّث السلطان عن (عبد اللّه بن طاهر) الذى سار فى ولايته بالعدل بين الناس فلم يلتفت إلى شهواته ولم يرهق الناس بطلب المال وكان ينفق ما يأخذه منهم على مصالحهم العامة فكان قبره فى نيسابور مزارًا يقصدونه ويدعون ربهم فيه ويقولون: إنه تبارك وتعالى يستجيب دعاءهم هناك تكريمًا لعبد اللّه بن طاهر[2].

٣ - المراسيم السلطانية:

ولايجوز الإسراف فى الأوامر الملكية، فإنها إذا زادت عن الحد فقدت حرمتها، ولذا ينبغى ألاّ يصدر الديوان من الأوامر إلاّ فى مهام الأمور، فإذا صدرت وجب أن يكون لها الاحترام التام فلا يجرؤ أحد على العبث بها، وإذا استخف رجل بأمر ملكى أو توانى فى تنفيذه وجب عقابه عقابًا بليغًا ولو كان من المقرّبين للسلطان.

وينبغى أن تنفذ أوامر السلطان بلا تردد أو اعتراض، فإذا كان الأمر

(١) فصل ٤٨ ـ سياستنامة.

(٢) فصل ٧ ـ سياستنامة.

مجحفًا فعلى من صدر إليه تنفيذه أولاً ثم التظلم منه للملك بعد ذلك ليرفع عنه الظلم، ويضرب «نظام الملك» مثلاً لذلك بما كان من السلطان محمود حين اشتكت إليه سيدة من عامل نيسابور الذى أخذ أرضًا لها، فكتب محمود إلى واليه ليرد الأرض إلى الشاكية، فلمّا بلغه الكتاب لم يعمل بما فيه وأرسل إلى السلطان يقول إن لديه الوثائق التى تثبت ملكيته للأرض التى تنازعه فيها هذه السيدة، وأعادت هذه شكواها فأمر محمود بإحضار الوالى إلى غزنة، فلمّا مثّل بين يديه أمر بجلده ألف جلدة أمام باب القصر، وقد حاول الوالى أن ينقذ نفسه من العقاب فتنازل عن جميع أمواله، ووسّط خمسمائة شفيع عند السلطان، وقَبِل أن يدفع ألف دينار نيسابورى بدلاً من ألف جلدة، فلم يجده هذا كله وجلد لأنه كان لزامًا عليه أن ينفّذ أمر السلطان ثم يتظلم.

كذلك لايجوز أن يتولى أحد من الأفراد توقيع عقوبة من حق الملك وحده أن يأمر بها كقطع الرأس أو بتر أعضاء الجسم، وبغضّ النظر عن خطأ المذنب فإن الذى عاقبه يعاقب لأنه اعتدى على حق من حقوق السلطان، ويضرب «نظام الملك» مثلاً بما حدث بين الملك برويز ووزيره (بهرام جوبين) الذى عاقب خادمًا عنده بأن لطمه على وجهه فأوقعه على الأرض، فلمّا سمع الملك بهذا غضب واستدعى وزيره وأمر بإحضار خمسمائة سيف وأمره أن يختار أحسنها، فاختار خمسين ومائة منها فأمره أن يختار منها عشرة، ثم أمر أن يختار من العشرة اثنين، ثم أمره أن يضعهما فى غمد واحد. فقال الوزير: «إن غمدًا واحدًا لا يسع سيفين يا مولاى».. قال برويز: «وكذلك الحكم يا بهرام لا يحتمل اثنين» فخجل الوزير واعتذر وتاب.. وقال برويز: «إنى أنا الذى اختارنى الله لأحكم بين الناس بالعدل، فليرفع إلىّ من ظُلم أمره»[1]..

(١) فصل ١١ ـ كتاب السياسة.

٤- الحاشية السلطانية:

وليس للملك غنى عن حاشية من المقربين إليه، وقد شاع أن الملوك يتخذون حاشيتهم وندماءهم من بين الأطباء والمنجمين وهو اختيار غير موفق، لأن الأطباء يحرمون على الملك شهىّ الطعام ويخضعونه لأوامرهم وهو عادة يظل مريضًا ماداموا يراقبونه وينصحونه، وأما المنجمون فانهم يحدّون من حرية الملك فى تصرفاته فإنه يمتنع عن أى عمل لا تنبئ به النجوم. ولذلك ينصح «نظام الملك» بألا يكون من بين حاشية الملك طبيب أو منجم، فإذا مسّت الحاجة لأحدهما استدعاه الملك واستشاره.

وإنما ينبغى أن يتخذ الملك حاشيته من أناس لا يشعر معهم بالكلفة ويعيش معهم كأنه واحد منهم، فإن مداومته الجلوس دائمًا مع الوزراء وقادة الجيش والعلماء والعظماء، يفقده بعض الاحترام الواجب له بمرور الأيام. والقاعدة أنه لا يجوز أن يتخذ بطانتين من بين من يعهد إليهم بعمل أو وظيفة فى الدولة، وكذلك لا يجوز أن يعهد بعمل إلى واحد من رجال حاشيته، لأن ما يتمتع به هؤلاء من حرية مع الملك يحملهم على الطمع فى أموال الناس وإيقاع الظلم عليهم. والواجب أن يظل الموظف حافظًا للملك هيبته ووقاره. أمّا الحاشية والندماء فينبغى أن تكون لهم حرية القول أمامه حتى لا يشعر بأنه مقيد وحتى يعيش على سجيته معهم فيسرّ بهم ويجد فى مصاحبتهم تسلية ولذة. وأمّا الوقت الذى يكون فيه الحاشية مع الملك فهو حين يفرغ من دراسة شئون الدولة مع وزرائه وحكامه.

وليست فائدة الحاشية قصورة على تسلية الملك وخلق جو ملائم له حين يكون بعيدًا عن الرسميات، إنما على الحاشية والندماء أن يكونوا حرّاسًا للملك، فإذا حدث أن تعرّض لمكروه كانوا له درعًا وتلقّوا هم الأذى بدلاً عنه. ثم عليهم أن ينقلوا للملك العيوب التى يرونها فى حكومته

والتى قد لا يصل إليها إلاّ عن طريقهم وهم بذلك يؤدون خدمة جليلة للدولة وللملك معًا، وعليهم أن يتكلموا أمامه بحرية كاملة وأن يضعوا كل شىء بما يستحق فى نظرهم، حسنًا كان أو قبيحًا وأن يقولوا ذلك حتى ولو كان الملك مخمورًا.

ويختار رجل الحاشية بحيث يكون سمحًا، طلق المحيا، مخلصًا، حافظًا للسّر، محدثًا يعرف كثيرًا من قصص الملوك ومن النوادر اللطيفة، حاضر البديهة، حسن السيرة، يُحسْن لعب الشطرنج وغيره من الألعاب وصنوف الرياضة. وينبغى أن تكون طباعه متفقة مع طباع الملك. وعليه أن يقول للملك حين يفعل أى شىء: أحسنت وأصبت يا مولاي، ولا يجوز أن يقول له اعمل هذا أو لا تعمل ذاك أو لماذا عملت هذا أو كان ينبغى أن تفعل ذاك، فإن الملك لا يطيقه إذا قال هذا ويبغضه ويقصيه.

وينبغى على رجل الحاشية إجادة معرفة أصناف الخمر والولائم والنزهات والاجتماعات الخاصة والصيد ولعب الصولجان.. وعليه أن يكون مستعدًا لهذه الملاهى دائمًا.. وعليه أن يتجنب التحدث إلى الملك فى شئون الدولة من إدارة أو ترقية أو تعيين أو حرب أو سلم أو تموين. فالأفضل أن تدرس هذه المواضيع بين الملك ووزرائه وحكامه وخبرائه المجربين. وعلى رجل الحاشية أن يعرف أنه صورة للملك أمام الناس، فإن حسنت سيرته وصف الملك بحسن السيرة وإن ساءت ظنّ به الناس السوء.

ولكل رجل من الحاشية درجة ورتبة، فمنهم من له حق الجلوس فى حضرة الملك ومنهم من ينبغى أن يظل واقفًا، وهذا النظام كان سائدًا في القديم ولايزال موجودًا فى البلاط العباسى. وكان البلاط الغزنوى مكوَّنًا من عشرين نديمًا، عشرة منهم وقوف وعشرة جلوس، وهو تقليد مأخوذ من الساسانيين.

وعلى الملك أن يعطى أفراد حاشيته من الأموال ما يرفع قدرهم ويعلى مكانتهم فى قصره وعليهم أن يخلصوا له[1].

٥- مجالس الشراب:

وعلى الملك أن يسمح للوزراء والحكام بمقابلته فى الأسبوع المخصص للشراب، وذلك حتى يعرضوا عليه شئون الدولة، ولا يسمح لمن يحضر مجلس الشراب بأن يستصحب معه أكثر من خادم واحد. ومحظور عليهم أن يحضروا زجاجات الخمر أو غيرها من أصناف الطعام، لأن لهم أن يطلبوا ما يشاءون من خازن القصر، ذلك لأن الجميع خدم[2] للملك، والملك والدهم وسيدهم جميعًا فلا يجوز لمن يستمدّ وجوده وحياته منه أن يحضر غذاءه أو شرابه من بيته. فإذا طلبوا من الخازن ولم يعطهم أو أعطاهم صنفًا رديئًا عوقب عقابًا شديدًا لأن فى مخزنه كل شئ من أجود صنف.

وهذه المجالس لازمة للملك لأنه لا يجوز أن يمضى بقية وقته بعد الفراغ من شئون الدولة، مع الخدم، فإن نفوذه يضمحل إذا فعل ذلك وأخلاقه تدنّس، إذا اختلط بهم، فإن هؤلاء (المماليك) غير جديرين بالاجتماع به. وكذلك إذا هو أفرط فى مقابلة الوزراء والحكام ينقص سلطانه وتنفّذ أوامره بفتور، ويقل إجلال العظماء له ويطمعون في الشعب.

وإذا كان من واجب الملك أن يتفرغ لشئون دولته فإن من حقه أن يتمتع بما يتمتع به سائر الناس من الراحة واللهو، وهو يفعل ذلك مع أفراد الحاشية الذين لا دخل لهم فى الشئون العامة للدولة، وحينئذ يجد الملك مجالاً للهو وسماع الطُرَفْ والنوادر والقصص الجميلة فيسرّى عن نفسه ويستريح من عناء العبء الذى يثقل كاهله ويكون نشيطًا مقبلاً على رعاية الناس بقلب ثابت ورأى حازم[3].

---

(١) فصل ١٧ كتاب السياسة.

(٢) يلاحظ أن الخادم لفظ كان يطلق على كبار الحاشية أحيانًا ومنهم مؤنس الخادم، كبير القواد فى عهد الخليفة العباسى «المقتدر بالله».

(٣) فصل ٢٩.

٦ – المائدة السلطانية:

وتعدّ مائدة الملك لضيوفه منذ الصباح ويتصدق بجانب كبير منها على الفقراء من الشعب، وجرى الملوك على ذلك. وكان السلطان «طغرلبك» يهتم اهتمامًا خاصًا بمائدته، وكان إذا خرج للصيد أمر بإعداد المائدة وعليها ما لذّ وطاب فيأكل منها رجال الحاشية وضيوفه وأفراد الشعب الموجودون فى المصطاد ويبدون جميعًا إعجابهم بحسن إعدادها ووفرة ما عليها من الأكل والشراب. وقد سار خانات تركستان على العناية بموائدهم ومطابخهم بحيث يطعم منها الناس وتحل بركة الله عليهم.

وفى التاريخ أن موسى (عليه السلام) دعا ربه أن يهلك فرعون فوعده الله بذلك، فلمّا طال أجل فرعون سأل موسى ربه ألم يمهله قليلاً وقد انقضى زمن طويل؟. فقال له ربه إن إطعامه الفقراء وإفساحه مكانًا لهم على مائدته حملنى على تأخير القضاء عليه.. فعلى الملك الذى يريد أن ينادى بالعظيم أن يطعم الناس مما يُطْعم وأن يجعل لشعبه نصيبًا مما يأكل[1].

٧ – الاستقبالات السلطانية:

وفى يوم الاستقبال تراعى قواعد خاصة حتى لا يتضايق الملك ولا يتبرم الوزراء والحكام وحتى يطمئن الناس لرعاية الملك لهم. فيدخل أفراد الأسرة أولاً ومن بعدهم الوزراء ومن فى طبقتهم من الحكام ثم ضباط الجيش ثم أفراد الشعب، فإذا اجتمعوا فى قاعة العرش امتاز النبلاء عن عامة الشعب.

وعندما يكون الاستقبال عامّا يرفع الستار. أمّا إذا كان مقتصرًا على من طلب المقابلة من الراغبين فإنها ترخى، وذلك ليعلم الوزراء والحكام والعلماء أن ليس الاستقبال عامّا، إذ ليس آلم لنفوس هؤلاء جميعًا من الذهاب للشئون

(١) فصل ٣٥.

بمقابلة الملك وانتظارهم دون جدوى، فإنهم إن ذهبوا مرات عدة ولم يقابلوه يرتابون فيه ويضمرون له السوء.

وعلى الملك أن يكثر من أيام الاستقبال فإنه إذا قلّل منها ظلت المواضيع التى تهم الخاصة معلقة ويبدأ التذمر، ويغيب عن الملك ما ينبغى أن يعلم ويضار الجيش ومصالح الناس، فعليه أن يكثر من استقبال ذوى الرأى والمكانة وسواد الشعب، وإذا لم يفعل ذلك فسيقابله أقاربه والأمراء والسادة والأئمة ليبلغوه تحياتهم واحترامهم. أمّا سائر الناس فتخفى أخبارهم عليه.

وحين يفرغ الاستقبال ينصرف الحاضرون رويدًا رويدًا بحيث لا يبقى فى حضرة الملك غير ضباط الحرس والعبيد المكلفون بخدمات القصر، مع حامل الأسلحة إلى القائم على الشراب إلى ذائق الطعام. فهؤلاء يكونون فى الخدمة دائمًا[1].

٨ - الحرس السلطانى:

وعلى الملك أن يعنى بحرسه الخاص، وبحرس قصره. أمّا حرسه الخاص فيتكون من مائتين من الجند (المفردين) يختارون من ذوى القامات المديدة المتصفين بالشجاعة واليقظة، مائة منهم خسروانية ومائة من الديالمة. وهؤلاء لا يغيبون عن البلاط مطلقًا، فى السلم أو الحرب. ويقيمون فى ثكنة خاصة بهم، وتصرف لهم ملابس مزركشة وأسلحة من أحدث طراز وأبهى منظر، وتسحب هذه منهم حين يعزلون من الخدمة، وتصرف لهم أقواتهم وأجورهم من القصر. وعلى رأس كل خمسين منهم ضابط يعرفهم ويتولى قيادتهم. وينبغى أن يكونوا فرسانًا ماهرين، فإذا دعى الداعى قاموا بواجبهم فى حراسة الملك خير قيام.

وأمّا حرس القصر فيتكوّن من أربعة آلاف جندى يختارون من جميع الجنسيات التى تتكون منها الدولة، يختصّ ألف منهم بحراسة الملك والباقون

(١) فصل ٢٩.

لحراسة الأمراء والقواد، وهم يقيمون فى ثكناتهم الملحقة بالقصر وإذا لزم الأمر استخدموا كجنود مدربين[1].

وتراعى غاية الدقة فى مراقبة حرس القصر وبوابيه وعلى رئيسهم أن يتعرف أخبارهم يوميًا، وعليه أن يستعرضهم كل ليلة حتى لا يكون بينهم أجنبى، فهؤلاء فقراء يغريهم المال فتلزم مراقبتهم وعدم التواكل فى ملاحظتهم[2].

وعلى رأس الحرس موظف كبير هو أمير الحرس ووظيفته من أسمى وظائف الدولة، وإذا استثنينا وظيفة الأمير كبير الحجاب، فأمير الحرس أرقى موظف فى البلاط، بيده العقاب فهو الذى يصدر الأمر بقطع الرأس أو سائر الأعضاء أو الشنق أو الضرب بالعصى أو السجن أو الالقاء فى البئر، ولا يتأخر أحد فى التضحية بجميع أملاكه فى سبيل إنقاذ حياته، لذا ينبغى أن يحسن الملك اختيار أمير حرسه.

ويمتاز أمير الحرس بأن يكون له طبل خاص وعَلَم وموسيقى، وكان الناس يخشونه أكثر مما يخشون السلطان ولو أن سلطانه قد خفّ فى أيامنا عن ذى قبل. وتحت إدارته فى القصر ما لا يقل عن خمسين ضابطًا من حملة العصى، منهم عشرون من ذوى العصى المحلاّة بالذهب وعشرون محلاّة عصيهم بالفضة وعشرة عصيهم غليظة.

٩ - ناظر الخاصة:

وينصح «نظام الملك» السلطان بأن يعيد إلى ناظر خاصته سابق مركزه، فإنه موظف كبير ومسئوليته خطيرة، فهو الذى يشرف على قصر الملك ومخصصاته كلها، يعرف دخله ونفقاته وما يفيض، فيجب أن يتاح له مقابلة الملك يوميًا ليقف على حاجياته وليبيّن له حدود ثروته وطاقة شرائه.

(١) حديث ١٩.
(٢) حديث ٣٤.

ويعترض «نظام الملك» على مقابلة ناظر الخاصة مرة كل شهر قائلاً: «إن هذا لا يكفى لاطلاع الملك على حاجياته الخاصة كما أنه لا يتفق ومهمة ناظر الخاصة»[١].

وينبغى للملك أن ينفق على أبناء العائلات الكبيرة التى مسّها الفقر، كما ينبغى أن ينفق على أبناء السلاطين من أسرته ومن الأسر التى انضمت إلى ملكه. وكذلك على الملك أن يصل أهل العلم والأدب وهو الذى يتكفل بحراسة الحدود، وهذه كلها نفقات واجبة على الملك وجرى التقليد عليها فى القصور، فلكى يكون ملمّا بحقوق هؤلاء الناس، عارفًا مقدار ما ينبغى لكلٍّ منهم، واقفًا على ما يطرأ على كل طائفة ينبغى أن تكون صلته بناظر خاصته يوميّة حتى لا يخفى عليه شىء وحتى لا يحرم المستحقين من حسن تقديره[٢].

١٠ - الوزيـر والوزارة:

وقد استعان الأنبياء والملوك بالوزراء الصالحين كهارون من موسى وأبى بكر من محمد، وجاماسب من كشتاسب، ويزر جمهر من أنو شيروان، ومثل البرامكة من بنى العباس. لذلك وجب أن يعيّن على رءوس جميع العمال والمتصرفين العاملين وزير.. فإذا كان خبيثًا ظالمًا طويل اليد كان عماله كذلك بل أضل سبيلاً[٣].

وينبغى أن يكون الوزير مطلق الـسلطة وأن تترك له سياسة الدولة.. إذ هو الذى يسبغ على الملك هالة من نور، ويجعل حكمه زاهرًا ويخلد اسمه فى التاريخ، لأنه يد الملك ومادامت هذه اليد خيّرة رشيدة اتصف صاحبها بما لها من الفضل.

هذه هى منزلة الوزارة بالنسبة للدولة. أمّا شرائطها: فإنّ «النظام» يتشدد فيها لأن الوزير يحتل أخطر المناصب وعليه مدار المُلك والملة، والدين والدولة،[٤] لذلك يوصى بأصالته وكرم محتده فضلاً عن الصفات الجـسمية والخلقية الأخرى

(١) حديث ١٦.
(٢) فصل ٤٠.
(٣) سياستنامة ص ١٤٤.
(٤) الوصايا ٣٥.

التى يجب أن تتوافر في جسده وسلوكه فيزر للسلطان وزير كريم أصيل. . ولا يأذن لمن لا أصل له ولا فضل فى عمل من الأعمال. . ولا يقرّب الأحداث[١]، وهي شروط مازالت باقية، فكيف بمنصب الرئاسة التى هى مركز الوزير حينذاك.

ثم يملى «النظام» شروطًا أخر فى الوزير من أولها حسن العقيدة ويريد بها أن يكون شافعى المذهب أو حنفيّا[٢] تقيّا ورعًا ملمّا بوجوه المعاملات سخيّا مخلصًا للسلطان. . خبيرًا بالتقاليد يضع الأمور فى نصابها، ويرّد الألقاب إلى ذويها ويمنحها لمستحقيها، ويقضى على البدع والسنن السيئة المحدثة[٣]، وألاّ يسمح لأحد بأعمال كثيرة وألاّ يحرم أشخاصًا من العمل[٤].

أمّا واجبات الوزير فيفصّلها لنا ـ النظام ـ فى كتابه «الوصايا» تحت أربعة أقسام: رعاية جانب اللّه، والسلطان، وحاشيته ثم سائر الخلق[٥] لأن الغرض من هذا المنصب الخطير ليس الحصول على الطعام والشراب إذ هو متيسّر لأدنى أجناس الحيوان، وإنما الهدف منه هو تحقيق السعادة للجميع في الدارين: الدنيا والآخرة[٦].

ويجب على الوزير أن يكرّس كل وقته وتفكيره فى تصريف أمور المملكة بالعدل والاستقامة، وزيادة ثروة البلاد عن طريق العدالة والإنصاف لا الجور والاعتساف وأن يتجنّب الملاهى والمناهى، فكل صغير منها يعدّ كبيرًا إذا اقترفه[٧]. وإذا ما وجد الوزير من السلطان انحرافًا عن الصواب أو ميلاً لرغبة

(١) سياستنامة ص ١٥٤ ف ٤٢.
(٢) سياستنامة ص ١٤٧ ف ٤٢.
(٣) سياستنامة ص ١٢٩ ف ٤١.
(٤) سياستنامة ص ١٣٨.
(٥) الوصايا ص ٣٥.
(٦) الوصايا ص ٣٦.
(٧) الوصايا ص ٤٤.

جانحة عن الحق فينبغى أن يشير عليه بالصحيح ليتلافى ذلك ولكن بإسلوب ظريف لا صراحة فيه للمنع، فإن طريقة العرض الحسنة توصل إلى النتيجة المطلوبة[1]. كما ينبغى عليه اللطف بأصحاب القلم لأنهم من كرسى الوزارة بمنزلة الجيش من عرش السلطان، فهذا لا يستقر إلاّ بهؤلاء وذلك لا يسند إلاّ بأولئك[2].

١١ - الموظفون فى الدولة :

ولا يجوز أن يسند عملان لموظف واحد، وذلك لا يفعله الملوك الحاذقون والوزراء الأذكياء، لأن إسناد عملين لرجل واحد ينتج عنه اضطراب العمل وعدم استطاعته القيام بهما، فالموظف الذى يقوم بعملين مضطر أن يحيل بعض أعماله على ثان، وهذا على ثالث.. وهكذا لا يتم العمل على الوجه الأمثل ولا تتحقق فكرة إسناد العملين إليه لكفاءته. وقد قيل إنّ سيدتين لا تستطيعان إدارة بيت واحد فإذا اجتمعتا خرب البيت.

وينتقد «نظام الملك» إسناد أعمال كثيرة لرجل واحد فى الدولة السلجوقية. ويتحدث عن جشع هؤلاء الموظفين فإنهم إذا شغرت وظيفة طمعوا فى شغلها مع كثرة ما لديهم من أعمال. ويحدث هذا فى الوقت الذى يترك فيه ذوو الكفاءات بغير عمل مع ما تؤهلهم له كفاءتهم من الجدارة والثقة، فهم مغمورون فى بيوتهم. ومن بين هؤلاء الأكفاء من يستحقون فى عهد هذه الدولة أن يشاد بذكرهم.

ويشترط فى الموظف أن يكون من ذوى الاعتقاد السليم، تقيّا من أهل السنّة، ويعيب «نظام الملك» على الدولة استخدام النصارى واليهود والقرامطة، فهؤلاء يبغضون الإسلام ولا يشفقون على المسلمين ولم يكن أيام محمود أو مسعود أو طغرلبك أو ألب أرسلان أن يجرؤ مجوسى أو يهودى أو نصرانى أو رافضى أن يمثِلّ فى المعسكر أو أمام العظماء. وكان رؤساء البيوت من الترك

(١) الوصايا ص ٤٩.
(٢) الوصايا ص ٧٠.

يعهدون بالأعمال إلى موظفين من أهل السنّة الأتقياء.. وأنه لمن الأفضل ألاّ يعمل عدونا فى وسطنا، وقد عاش أولئك السلاطين الذين اتبعوا هذه السياسة فى أمان. أمّا اليوم فقد بلغ الأمر أن أصبح لكل أمير تركى عشرة أو عشرون من هؤلاء الكفار يخدمونه حتى لم يبق مجال إلاّ لقلة من الخراسانيين فى البلاط أو الإدارة.. فإننا نقدر على أعدائنا إذا كانوا فرادى... إلخ، فإذا تكاثروا استحال علينا غلبهم، وأنت نفسك ـ يقصد السلطان ـ الذى يقرر هذا، وأنك تخون نفسك وملكك حين تشرك أعداء الدولة في الإدارة، وإذا جاز لك أن تتصرف فى شئونك الخاصة كما يروق لك فليس لك أن تدع الحزم والحيطة أو تبقى الخونة فيما يتعلق بالملك.

ثم ينبغي أن لا يستخدم الوالى نصرانيّا أو يهوديّا فى عمله، بل عليه أن يفسح المجال للمسلمين. ويروى أن أبا موسى الأشعرى كان يقدم لعمر بن الخطاب حساب أصفهان، فرأى أن الخط جميل والأرقام مرتبة، فسأله أن يرى الكاتب. فقال له الأشعرى: «إن كاتبه لا يستطيع دخول المسجد» فسأله عمر: «أجُنُب هو؟».. فقال أبو موسى: «بل هو نصرانى». فضربه عمر على فخذه حتى كاد يكسره. وقال ألم تسمع كلام الله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾(١).

ثم أمر بعزل النصرانى، فعزل. ويذكر «نظام الملك» فى هذا المقام بيتين من الشعر:

من الخير أن تحذر أعداء صد ... يقك وأن تصادق أصدقاءه
وأن لا تأمن لصنفين من الناس ... أصدقاء عدوك وأعداء صديقك

وإذا كان الموظف من ذوى الكفاءات النادرة وكان يهوديّا أو مجوسيّا أو نصرانيّا، وضايق المسلمين واستخف بهم فتظلموا منه وجب عزله ولم يجز الاحتجاج بكفايته وندرة وجود مثله. فقد حدث فى عهد عمر كذلك أن ولّى سعد بن أبى وقاص سواد بغداد وواسط وخوزستان والبصرة فاستخدم سعد يهوديّا فى جمع الضرائب من هذه النواحى، واشتكى المسلمون منه وبعثوا لعمر ابن الخطاب شاكين أنه يظلمهم ويستهزئ بهم والتمسوا أن يعيِّن بدله مسلمًا

(١) سورة المائدة- من الآية ٥١.

فإن ظلمهم أو استخف بهم فهو مسلم وهم مسلمون. فلما قرأ عمر الشكوى قال له: «إن لليهودى أن يعيش آمنًا، ولكن ليس له أن يظلم المسلمين». وكتب إلى سعد بعزله. فجمع هذا العمال المسلمين وأحضر اليهودى وأخذ يختبرهم فلم يجد بينهم من يصلح للقيام بعمله. فكتب إلى عمر بذلك ونصح استبقاء اليهودى حتى لا تختل أمور الضرائب، فلمّا بلغ كتاب سعد أمير المؤمنين، كتب إليه قائلاً: «مات اليهودى؟» فلما قرأ سعد هذا أدرك مقصد عمر وعزل اليهودى، وولّى مسلمًا مكانه. وفى العام التالى أحرز المسلم من التوفيق ما لم يتح لليهودى.

والوظائف ثلاثة أقسام: كبيرة ومتوسطة وصغيرة، فإذا نصّب فى كل نوع منها الموظف اللائق به حسب مؤهلاته وكفاءته عمرت الدولة وازدانت بموظفيها.

وعلى الملك أن ينقد الموظفين أجورهم حسب ما تقتضيه أعمالهم وألاّ يقتِّر عليهم، فإن الموظف الصالح يزيد مال الخزينة بما يؤديه من عمل فى إخلاص ومثابرة. وإذا أشار وزير بجمع المال والتقتير فى الأجور على الرجال فهو عدو الملك لأن الدولة بالرجال والرجال توجد المال. أمّا المال وحده فلا غناء فيه.

وينبغي أن ترعى الدولة الموظفين الذين بلغوا من الكبر عتيًا، فاستغنت عن خدماتهم، لأنهم كانوا يؤدون لها خدمات جليلة ومنهم من استحق الألقاب، وإذًا فيجب أن تعيّن لهم مرتبات تعينهم على العيش إذا تقدمت بهم السن أو أن توجد لهم عملاً يسيرًا ليتوفر لهم العيش، وليس من العدل إهمالهم على ما لهم من مؤهلات، وما أدوا من خدمات.

وهناك طبقة من الناس ينبغي على الدولة رعايتها وتوفير القوت لها وهى طبقة العلماء والأدباء، فإنهم يؤدون أجلّ الخدمات للدولة بما يكتبون فى العلم أو الأدب، فهم ينشرون العلم والعرفان ويبثّون المدنية فى الدولة، وإذا لم

يعطف عليهم الملك فإنهم يضطرون إلى الالتجاء لبلاط ملك آخر يرحب بهم فتفقدهم الدولة وقد يساهمون بعد ذلك فى الفتن ضدها.

ويعود «نظام الملك» فيكرر على الملك أن من الخير استخدام هؤلاء بدلاً من إسناد عشر وظائف إلى رجل واحد[1].

١٢ - السفراء بين الدول:

وعلى الملك أن يرسل سفرآء إلى الملوك وأن يستقبل سفراءهم. وينبغي أن لا يذاع خبر مقدم سفير إلى أن يقابل الملك. وليس لأحد أن يمدَّ السفير بمعلومات فى مجيئه أو ذهابه، ويحمل هذا السلوك على الغفلة أو الجهل الذى يحدث فى المصادفات. وعلى حرس الحدود حين يعلمون بمجيئ سفير أن يبعثوا للملك باسمه، واسم الملك الذى أوفد من عنده، وعدد من معه من الحاشية- فرسانه ورجاله- ومن أى طريق أتى، وما يحمل معه من الأمتعة، والغرض من سفارته.

ثمّ على رئيس حرس الحدود أن يبعث مع السفير رسولاً ليقوده الى أقرب بلد منه ويسلمه إلى ضابط هذه الجهة وهو يوصله إلى جهة ثالثة وهكذا حتى يصل إلى بلاط الملك. وفى كل هذه الخطوات ينبغى أن تقدم للسفير وحاشيته كل حاجياته وأن يعامل بغاية الاحترام. وكذلك حين عودته، فإن أى خلل باحترامه يعدّ إهانة للملك الذى هو سفيره.

وإذا حدث نزاع بين ملكين بينما سفير أحدهما عند الآخر وجب رعاية هذا السفير وحسن معاملته رغم ما بين الملكين من عداء، فإن اللّه تعالى يقول: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾[2].

---

(١) فصل ٤٢.

(٢) سورة النور ـ الآية ٥٤.

وليست مهمة السفير قاصرة على حمل خطاب أو رسالة بل إن عليه مهمات كثيرة، عليه أن يتعلم عن حالة الطرق والمسالك وعن أماكن الماء والآبار والمشارب. وعليه أن يعلم إذا كانت الطرق صالحة لسير الجيوش أو غير صالحة، وهل يوجد علف للدواب أو لا يوجد، وأن يعرف شخصية الضباط الذين يقابلهم على الحدود، والقوة الحربية للملك الذى أوفد إليه، وما لديه من أسلحة الدفاع وأسلحة الهجوم. وعلى السفير أن يتعرف كيف يعيش الملك: مائدته وجلساؤه، ونظام بلاطه، وهل يلعب الصولجان ويرتحل للصيد، وأخلاقه، وهل يميل إلى العواطف والحب والغرام أو أنه قاسى القلب لا يهتز لضراعة إنسان، وماذا يحب وماذا يكره، وهل يحب الصبيان والنساء وهل تستخفه الخمر، وكيف يتصرف، ثم يعرف أحوال بذخه وكرمه وظلمه وعدالتّه، أشاب هو أم شيخ، مثقف أم جاهل.

ثمّ على السفير أن يعلم إذا كانت المملكة التى أوفد إليها تتدهور أم تزدهر، والجيش كاف أم لا يسد حاجة البلاد، ورعاياه أثرياء، أم فقراء، وهل هو ملك خامل أم عامل، متدين أم فاسق، وهل قواده مجربون وحاشيته هل هى من العلماء الأذكياء أم من الأغرار المفتونين.

كل هذه واجبات السفير وغاياته وإن لم تظهر، وعلى هذا النحو يعرف الملوك استخدام الوسائل الناجحة فى ضوء معلومات السفير عندما يريدون الهجوم أو القيام بأى مشروع عدائى أو ودّى مع الملوك الآخرين، فإنهم يكونون على علم بمناقب وعيوب الملك الذى يقصدونه.

وجرى العرف بأن يقابل السفير الوزير قبل أن يقابل الملك، ليمهد له الوزير هذه المقابلة. ويروى «النظام» مثلاً على ذلك ما كان من دقة ملاحظة سفير خاقان ما وراء النهر حين أوفد إلى بلاط «ألب أرسلان» وعن أى شئ يسأل الملك رسوله حين يعود فيقول: «وقد حدث أن كنت مع أحد أصدقائى وكنت

ألعب الشطرنج على رهان وغلبته، فكـبت خاتمه ووضعته فى أصبع يدى اليمنى، فقد كان واسعًا على أصبع يسراى. وأُخبْرت بأن رسول خان سمرقند قد حضر فقلت ليقف حتى يرفع الشطرنج. فلما دخل وجلس وقال ما عنده كنت أدير الخاتم فى أصبعى فوقعت عينه عليه وأنا أديره. فلما انتهى من حديثه وانصرف، سمح السلطان بعودته وعيّن من قبله رسولاً ليحمل الجواب فأرسلت مع هذا الرسول «الأشتر» العالم. فلمّا بلغ الرسولان سمرقند ودخلوا عند «شمس الملك».. سأل رسوله: «كيف وجدت ما للسلطان من رأى وتدبير وفطنة؟ وكم عدد جيشه؟ وكيف آلاته وعدده؟ وما ترتيب البلاط والديوان؟ وما هى الأسس التى تقوم عليها دولته؟».. فقال الرسول: «إن السلطان يا مولاى لا ينقصه شىء من الفطنة والهيبة والشجاعة والسياسة والنفوذ. وأمّا عدد جيشه فلا يعرفه إلاّ اللّه. وأمّا أسلحته وآلته وأسباب تجملّه فلا تقاس. وكذلك حسن ترتيب الديوان والعدالة والمجلس والبلاط، ولا ينقص مملكته شىء، إلاّ أن به عيبًا واحدًا لو خلا منه لما استطاعت فئة أن تثور عليه. فقال شمس الملك: «ما هذا العيب؟» فقال: «إن وزير السلطان رافضى».. فسأله من أين عرفت هذا؟ فقال: ذهبت إليه وقت صلاة الصبح لأتحدث إليه فرأيته وقد وضع خاتمًا فى يده اليمين وأخذ يديره وهو يتحدث معى[1].

فكتب إلىّ الأشتر فى الحال عما دار من حديث فى حضرة شمس الملك: «وقد استولى علىّ الرعب إذ فكرت فى غضب السلطان، فإنه كان يبغض المذهب الشافعى وكان يعيب علىّ مذهبى. فإذا علم فجأة أن أهل ما وراء النهر يحسبوننى ملحدًا، ويتحدثون عنى هكذا لخان سمرقند فإنه لا يغفر لى فأنفقت من مالى ثلاثين ألف دينار ذهب وقبلت جميع ما كان أمامى من التركمان، وعفوت وتوسعت كل أنواع السعة حتى أمنع هذا الخبر من بلوغ مسامع السلطان».

---

(١) فصل ٢١ ص ٨٩.

وبنبغى أن يكون فى قصر الملك عشرون سيفًا مرصعة باللآلئ والجواهر الكريمة وذلك لاستخدامها حين يحضر لزيارته سفراء الدول، فيقف عشرون خادمًا من خدم القصر وبيدهم هذه السيوف الجميلة ولئن كان السلطان ـ أعزّه اللّه[1] ـ لايحتاج إلى هذه المظاهر إلاّ أنها مظاهر الملك، ينبغى أن تتوفر وينبغى أن تساير عظمة الحكومة ونظامها، وإذا كان الملوك الآخرون يستعملون هذا التقليد فمن الأولى أن يستخدمه ملكنا الذى هو أعظم منهم جميعًا، والذى يملك أكبر مملكة فى الأرض: «فإذا كان للملوك شىء فإن لمولاى عشرة وإن كان لهم عشرة فلمولاى مائة»[2].

١٣ – القضاة والقضاء:

ويتحدث «نظام الملك» عن القاضى ووظيفته، فينصح السلطان بأن يعُنى بشئون القضاة من حيث اختيارهم وأعمالهم وتوفير سبل العيش لهم، لأن القاضى هو ميزان الملك عند رعيته، ويجب أن يكون ذا وقار وورع وأناة وزهد، وأن يكون ذكيًا عالمًا فطنًا عاقلاً عارفًا بأدب القضاء، وألاّ يتعجّل بالحكم إلاّ بعد ثبوته.. وأن يكون فقيهًا نزيهًا عفيفًا خبيرًا بمذاهب الناس.. وألاّ يقبل هدية، وقول شفيع فى شىء من أمور الحكم. فعلى الملك أن يختار من اكتملت هذه الصفات فيه وأن يعزل من لا يتحلّى بها.. وينبغى أن يمنح كلاّ منهم من الأجر ما يكفيه حتى لا تحدثه نفسه بما يمسّ نزاهته، ولا يخفى على الملك قيمة مصالح المسلمين التى فى يد القضاة، فإذا أصدر القاضى حكمًا عن جهل أو هوى فى نفسه فعلى رجال الإدارة أن يسجّلوه وأن يبلّغوا الملك ليعزله أو يعاقبه.

وينبغى تدعيم سلطة القاضى وألاّ يمسّ نفوذه، ما عمل بالعدل، حتى لا

---

(١) إن هذه الجملة الدعائية تدلنا على أن الكتاب ألّف فى حياة السلطان ملكشاه وليس بعد ذلك ثم نسب «للنظام».

(٢) فصل ٢٠ ـ سياستنامة.

تضيع ثقة الناس فيه. وإذا امتنع أحد الخصوم عن الحضور أمام القاضى، زهوًا وجب إحضاره قهرًا وهو راغم. ثم تحدث «نظام الملك» عن القضاء أيام الساسانيين، مشيدًا بعدلهم وسهرهم على حماية حقوق الناس.

ومما وصل إلينا بهذا الشأن مرسوم صدر فى عهد السلطان ـ ألب أرسلان ـ بتعيين أقضى القضاة مؤرّخًا فى عام ٤٥٧هـ. وقد فوّض إليه إدارة المساجد والأوقاف الملحقة بها، واختيار عمال مجلسه وانتخاب وكلائه.. وفيه يقول خلال مقدمة مسهبة فى بيان أهمية القضاء ومثلّه فى الدولة: «لأن قوام أعمال الشريعة ودوام نظام المملكة توأمان، واطّراد أحوال الأمة مع اتساق أعمال الحكومة متلازمان، ولأن ضبط المصالح الشرعية لأجل صيانة الدماء والأموال، وإثبات حقوق الخواص والعوام»..

ثم يقول: بعد تفصيل طويل فى ذلك: ناصحًا القاضى الجديد بالتقوى وخشية اللّه التى هى أوجب على العلماء ممن سواهم، وموصيًا له بالتجرد عن الأغراض النفسانية والأعراض الإنسانية مفترضًا فى حكمه الأمانة والصدق، وأن يسترشد بذوى الرأى ولا يستبد، وأن يتأنى فى تنفيذ الحكم ولا يتعجل، وأن يفتح باب مجلسه لأرباب الدعاوى وأصحاب الدواعى، متجنبًا كل ترجيح مشوب بغرض أو تفضيل منسوب إلى رشوة، وأن لا يتجاوز حد المساواة فى الحكم بين الشريف والوضيع والغنى والفقير.. وأن يحفظ الودائع التى تودع لديه من حجج ووصايا وأوزان وأمثالها إلى أن تردّ إلى أهلها.

وعلى القاضى أن يختار عمال مجلسه ممن لهم سابقة فضل يستحقون بها تفويض تلك الأشغال الدينية وذلك بعد اختبار قابلياتهم لحمل تلك الأمانة العظيمة، وليكن تحقيق حالهم مقدمًا على تقليدهم ذلك العمل.. وأن ينتخب وكلاءه ممن لهم خبرة بعلوم الدين واطلاع واسع على أسرار الدعاوى الشرعية وتقارير الحكومة.

أما كاتب العرائض فيجب أن يكون مكسوًا بالديانة عارفًا بشروط التحرير، واقفًا على رسوم المقالات الشرعية لدى المحكمة ماهرًا بأساليب الكتابة واصدار السجلات. وأما القضاة وحكام أطراف المملكة فإنهم جميعًا نوابه ـ السلطان أو أقضى لقضاة، وإنهم ينفّذون أمره وحكمه وإليه الأمر فى نصبهم وعزلهم، وليس لأحد منهم أن يحكم دون إجازته.

ثم يختم المرسوم بتبليغ أعيان الدولة وسائر طبقات الرعايا بوجوب احترامه وطاعته ولا سيما الأمراء والكبراء لأن اجتهادهم فى إشادة هذا النظام الدينى من موجبات نظام الدنيا لتكون يده ويد نوابه مبسوطة فى تنفيذ أحكامه، لتدوم أسباب الراحة، وتنفتح أبواب العطاء والرحمة[1].

١٤- المحتسبون للمراقبة:

وعلى الملك أن يعيِّن فى كل بلد محتسبًا ليراقب الإدارة والأمن وليحافظ على الأسعار المحددة حتى لا يتجاوزها التجار فيرهق كاهل الشعب نتيجة لطمعهم وجشعهم، فعلى المحتسب أن يكون يقظًا محيطًا بكل ما يجرى من العمليات التجارية حتى تتم الصفقات بالثمن الحلال، وأن يلاحظ ما يرد على الأسواق من الخارج حتى لا يكون غش أو مغالاة فى الربح، وأن يراقب الموازين والمكاييل وعلى المحتسب أن يكون ليّنًا أو شديدًا حسب ما تقتضيه الأحوال.

وعلى الملك وعماله أن يؤيدوا المحتسب فى تأدية وظيفته فإنه عماد من عمد الإدارة الحسنة، إذا لم يؤد وظيفته على وجهها الأكمل يقاسى فقراء الشعب ويلات الغلاء ويبتز الجشعون من التجار الأرباح الحرام، ويختلّ ميزان الجماعة، فيثرى الذى لا ضمير له ويقع فى الفاقة الشريف ذو الكرامة وتنهار قواعد الشريعة.

---

(١) انظر: الملحق رقم ٥ من البحث.

ويُختار المحتسب من بين ضباط الملك المقربين (ومن بين الموالى الترك أو الفرس) الذين تقدمت بهم السن وكثرت تجاربهم فى الحياة والذين يخافهم الناس ولا مصلحة لهم فى عملهم إلاّ أن يقيموا العدل ويحافظوا على القانون.

والمحتسب الحر لا ينظر للقضايا عن طريق أشخاصها إنما ينظر إليها من ناحية العدل المجرد عن الهوى، وهو لا يعرف الخوف أو التردد، ويقضى بما يرى غير هيّاب، وضرب «نظام الملك» لهذا المحتسب المستقيم مثلاً فقال: «كان (على نوشتكين) قائد السلطان محمود فى حضرته ذات ليلة، وطالت جلسة الشراب، وكان (نوشتكين) متأثرًا بالخمر أشد التأثر وأراد أن يذهب إلى بيته وهو فى هذا الحال، فنهاه السلطان ونصحه أن يبقى حتى الظهر وأن ينصرف إذا أفاق من سكره ونبهّه إلى أن المحتسب قد يراه وهو سكران فيضربه ويعرّض منصبه للتحقير والازدراء ولا يستطيع السلطان مع المحتسب شيئًا. وكان (نوشتكين) من أبطال عصره، وكان له خمسون ألف فارس، فلم يسمع نصيحة السلطان، وانصرف ومن حوله بعض خدمه. ورأه المحتسب فى الطريق وكان معه مائة من رجاله، فأمر بإنزال (نوشتكين) من على فرسه ولم يبال بقدره وأخذ يصفعه على وجهه ويضربه بالسياط حتى سقط على الأرض ورجاله من حوله يبصرون ما يجرى على سيدهم ولا يستطيعون الدفاع عنه. ثم حملوه إلى بيته، ولمّا أفاق قال: هذا جزاء من لا يسمع لنصيحة السلطان»[1].

١٥- الولاة وأمراء الإقطاع:

توسّع «نظام الملك» فى نظام الإقطاع، إذ إنه رأى الدولة قد اتسعت، وتعثرت الجباية وتُرِك جزء كبير من الأرض بورًا، وهجرت قرى كثيرة فأصبحت خاوية، وكان يرى أن الطريق الأمثل لإسكان زعماء القبائل التركية التى انضمت للدولة وأن يكسب رضاء هؤلاء الزعماء بمنحهم إقطاعات يقومون برعايتها وتعميرها وجباية الأموال فيها، بذلك يرضى القبائل التى يعتمد عليها الجيش وتسعد الدولة بتعمير أراضيها وتنظيم الجباية فيها. وعلى أصحاب

(١) فصل ٦ ص ٤٨ نشر وتحقيق مدرسى طهران.

الإقطاعات ألاّ يأخذوا من الشعب غير الضرائب المقررة، وعليهم جبايتها بالحسنى، وإذا دفع الحراثون ما عليهم وجب أن يأمنوا على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وعيالهم وينبغى أن تكون أموالهم ـ عقارية ومنقولة ـ بعيدة عن الاغتصاب أو تدّخلّ صاحب الإقطاع فيها.

ولكى يتحقق للشعب الضمان فى أن السلطان يرعاهم من اعتداء أصحاب المقاطعات وجب ألاّ يحول أحدهم دون دخول الشاكين قصر السلطان لرفع مظلمة أو إثبات حالة، وإذا خالف أحدهم ذلك نزع منه إقطاعه وناله عقاب شديد ليكون مثلاً لغيره. وعلى الناس أن يعلموا أن الإقطاعات وساكنيها رعيّة للسلطان، وأن أصحاب الإقطاع والحاكم حرّاس عليها من قِبله، وعلى السلطان أيضًا أن يجعل صلته بالشعب قائمة على المحبة والتعاون ليرضى الله عنه.

وعلى السلطان أن يقيم بجانب أصحاب الإقطاع والحكام عيونًا لينقلوا إليه يومًا بيوم كل تصرفاتهم وأقوالهم، فإنه إذا اطلع على تصرفات ولاته أن يدرك أسرارهم، فإذا دأب على دراسة أحوالهم فإنه يَلِمُ بكل مملكته.

وعلى الملك أن يبحث فى كل مدينة عن أكثر أهلها تقربًا من الله وخشية منه وأن يعهد إليه بإدارتها وأن يجعله مسئولاً عما يُسْأل عنه الملك يوم القيامة. وعلى هذا الوالى أن يراقب بدقة سلوك العامل والقاضى ورئيس الشحنة وأن يقف على ما يجرى بين الناس صغيرهم وكبيرهم، فإذا توفرت شروط الرياسة فى رجل واعتذر عن قبولها وجب إجباره على القيام بها فان الوظيفة ضريبة على الأكفاء ومن حق الدولة أن تفرض على الرجل الكفء كل ما تريد[1].

وإذا تبين للملك أن حاكمًا قد أخطأ فإن عليه أن يناديه، وأن يكظم غيظه، ثم يلفت نظره إلى خطئه وينبّهه إلى أنه رفع مرتبته فهو لايريد أن يحطّ منها، فإذا عاد فارتكب خطأ فإنه يحط من قدر نفسه ولا يكون مفر من عقوبته وذلك لكى يكون للحكام احترام كافٍ فى أعين الناس.

---

(١) فصل ٧.

وهو ـ النظام ـ ينتهز فرصة الكلام عن الحلم الذى ينبغى أن يتوافر فى الملك.. يروى عن «علىّ بن أبى طالب» كلمة حين سئل عن أفضل الناس، فقال: «الكاظمين الغيظ». ثم يحكى قصة الحسين بن علىّ حين دعا جماعة من الصحابة للأكل معه، وكان وراءه خادم طويل القامة فأراد أن يناوله طعامًا فانكب ما فى الطبق على رأس الحسين، فخاف الخادم وقال: «والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس»، فتفتحت أسارير الحسين وقال: «إنى أعتقتك حتى لا تخشى بعد اليوم غيظ أحد ولا تنتظر من أحد عفوًا» وهكذا حاول «نظام الملك» أن يخفف من غلواء السلاطين السلاجقة وسرعة غضبهم[1].

ولا يترك «نظام الملك» فرصة من غير أن يقص على مسامع الملك حكايات عما كان يفعله الملوك الساسانيون لتحقيق العدالة بين الناس، ولوضع الأمور فى نصابها إذا ما حاكم حدّثته نفسه بظلم أحد من الشعب، وينبغى الاحتياط تحقيقًا للعدل وتمكينًا لسيادة السلطان فينقل العمال وأصحاب الاقطاع كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، حتى لا يقووا فى أماكنهم ويتحصنوا بها، فيشتغل قلب السلطان بقوّتهم، وحتى يسيروا فى الناس سيرة حسنة ويصلحوا البلاد[2].

١٦- الغلمان والتجنيد:

لا يجوز إرهاق الأرقّاء المُعدِّين للخدمة بغير مبرر كما لا يجوز استخدامهم فى رمى السهام فى كل وقت. ويجب أن يمرّنوا على التجمع السريع إذا كانوا متفرقين، وكيف يتفرقون وهم مجتمعون. ثم يجب أن ننبههم إلى ما ينبغى أن يكونوا عليه حتى يواظبوا عليه. ويتم بلا تكلف تنفيذ الأمر اليومى بتعيين الساقى وحافظ السلاح والقائم على الشراب والملابس وأمثالهم وكذلك تعيين الغلمان يكون من الأمير الحاجب أو السلطان (الأمير الكبير)، وذلك حتى يقدّم

(١) فصل ٣٣ ـ سياستنامة.

(٢) فصل/ ٥، وانظر كذلك: مرسوم السلطان ـ ألب أرسلان ـ فى إقطاع حكومة قهستان إلى الأمير عميد الملك. الملحق رقم ٤.

«الوثاق باشى» هذا العدد المحدد للخدمة، وما يطلب من العبيد الخاصين حتى لا تحدث مضايقات.

ويحدّث «نظام الملك» سلطانه عما كان يخضع له الرقيق من النظم من يوم شرائه إلى أن يهرم ويصبح غير قابل للعمل، فإن هذه النظم لم تراع فى عهد السلاجقة. ومن رأى «نظام الملك» أن يعمل بها من جديد فإنها كانت متبعة في البلاط السامانى.

كان الرقيق يُرقّون فى وظائفهم حسب ما يؤدونه من خدمات وحسب شجاعتهم وجدارتهم. وكان الغلام الذي يشترى يعمل أولاً سنة وهو راجل، وكان يرتدى ثوبًا من قطن (زندجى)، وكان يسير وهو فى هذا الثوب بجانب ركاب سيده. ولم يكن يسمح له بركوب الخيل، لا علانية ولا خفية فإذا ركب عوقب. فإذا انتهت مدة السنة أخبر «الوثاق باشى» الحاجب فيأمر هذا بإعطائه حصانًا تركيًا فى فمه عصا، كما يعطى لجامًا وسوطًا بسيطًا. . فإذا أتمّ مدة السنة بالحصان والسوط يعطى فى السنة التى تليها حزامًا يشدّ به وسطه، ثم يعطى فى السنة الخامسة سرجًا ولجامًا مزينًا بالكواكب، ويلبس إدارای ودبوسًا يعلقه فى حلقة السرج. وفي السنة السادسة من الخدمة يعطى ثيابًا ملونة وغالية، وفى السنة السابعة يعطى خيمة تستند إلى عمود وتشدّ إلى ستة عشر وتدًا، ويكون له ثلاثة غلمان يتبعونه، ويلقب بلقب «وثاق باشى» أى رئيس جماعة من الغلمان، ويضع على رأسه قلنسوة سوداء من اللّبد المزركش بالفضة، ويرتدى ثوبًا من حرير كنجه.

ويظل يسمو فى رتبته سنة فسنة فى الجاه والتجمل والخيل والمرتبة فمن «آبدار» أى «ساقى الماء» وصب الماء للأمير أثناء الوضوء إلى بيش خدمت أى (خادم خاص) إلى أن يبلغ مرتبة ـ خيل باشى ـ رئيس الخيالة، وأعلى ما يصل إليه بعد ذلك فى سلك الغلمان ـ وظيفة حاجب وذلك إذا شاعت كفاءته وفضله فى كل مكان. فإذا كان له من جدارته ومكانته عند الملك ما يهيّؤه

لمناصب الدولة الكبرى، وما يجعله جديرًا بالألقاب السامية فإنه إذا يزيد سنّه عن الخامسة والثلاثين قد يرقى إلى مرتبة أمير وقد يشغل منصب ـ والى .

وفى هذا السن عهد إلى ـ ألب تكين ـ غلام السامانيين بـيّهـالاريّة ـ خراسان، وبلغ به جدّه وعلت به مكانته إلى أن أصبح واليًا على خراسان ثم صار حاميًا لأسرة سيدّه، فلمّا مات خلفه عبد من عبيده «سبكتكين» الذى هو رأس الأسرة الغزنوية. ثم يذكر «نظام الملك» بالتطويل ما كان بين ـ ألب تكين ـ والى خراسان وبين سيده السلطان عبد الملك بن نوح بن نصر، وما كان من انصراف «ألب تكين» لفتح الهند ونشر الإسلام فيها بعد أن أراد سيدّه أن يقاتله، ثم يتحدث عن اختيار القواد لـبكتكين أشجع الغلمان فى جيش «البتكين» ليخلفه.

وينتهز «نظام الملك» فرصة التحدث عن «ألب تكين» وفضله على الدولة السامانية لينبّه السلطان إلى أنه لا يجوز أن يستمع «الملك» إلى الوشاة فى حق رجل مخلص له، دائب على السعى لإنهاض مملكته، ولم يرتكب عملاً يسيئ إلى ملكه أو إلى وطنه أو إلى نفسه، بل هو يذود عن العرش الذى يؤيده اللّه، فيقول:

«والحق أن مصير العائلات والممالك والحكومات مرتبط بشخص واحد، وقد كان (ألب تكين) سندًا للعرش السامانى، فلمّا حاربه السامانيون وأرادوا قتله، لم يقبل أن يقف أمام سادته، ذيادًا عن نفسه بل تركهم وولى وجهه شطر الهند، فترك دولتهم نهبًا للناهبين. وليس من اليسير أن يجد السلطان رجلاً من عبيده يخلص له ويستطيع أن يثق به ويعتمد عليه، وإذا أسعده الحظ ووجد هذا الرجل فإن عليه أن يحتفظ به وألاّ يستمع إلى من يشى به عنده، وقد قال الحكماء: إن غلامًا صالحًا مخلصًا خير من مائة ولد، لأن الولد يريد أن يموت أبوه ليخلفه، فى حين الغلام يتمنى لسيده طول الحياة[1]..

(١) فصل ٢٧.

وعلى حاجب الملك أن يُعرِّف الغلمان وظائفهم فى القصر حتى يكونوا على استعداد دائم للخدمة فيظل واقفًا منهم الذى يجب عليه أن يقف وليعلِّم من له حق الجلوس متى وأين يجلس. ويقف حول الملك أكبر ضباط الخدمة الخاصة، مثل السايس، والساقى وغيرهما، يقفون حول العرش وقريبًا من الملك وعلى الحاجب أن يكون يقظًا بحيث لا يكلمهم أو يقف معهم أحد. وكذلك عليه مراعاة النظام بينهم حتى لا يجلس من عليه الوقوف منهم أو يحضر من لا محل له وهكذا[1]..

وإذا وثق الملك بغلام عنده وأراد أن يستعين به فى أمر من أمور الدولة فعليه أن لا يسرف فى ذلك، فإن بعض الغلمان يحمل أمرًا ملكيًا، وبعضهم لا يحمل وهم يؤذون الناس، ويأخذون أموالهم أحيانًا كجعل لهم. وفى بعض المنازعات لا تزيد قيمة الموضوع المتنازع عليه عن مائتى دينار ومع ذلك يتعاطى الغلام خمسمائة دينار جُعْلا له، وهذا جشع يؤدى إلى فقر الشعب. فينبغى أن لا يرسل غلام من القصر إلاّ فى القضايا المهمة وأن يكون معه أمر ملكى، وأن يُعرَّف قيمة الخصومة وأن يؤمر بأن لا يزيد جعله عن مبلغ معين لا يأخذ أكثر منه»[2].

١٧- الجيش وإعداده:

من رأى «نظام الملك» أن يزداد عدد الجيش وهو ينصح السلطان بذلك وينهاه عن سماع من يريد تقليله، إذ ينبغى أن تفكر الدولة فى زيادة الجيش لا فى إنقاصه، فإذا أشار موظف على السلطان بإنقاص الجيش إلى سبعين ألفًا بدلاً من أربعمائة ألف بدعوى أن ذلك يوفر للخزانة مبالغ طائلة فلا يجوز أن يستمع السلطان إلى نصحه بل عليه أن يعلم أن هذا المشير يريد الفساد فى الدولة ولا يودّ لها السعادة، فيجب إذن أن نزيد الجيش إلى سبعمائة ألف

(١) فصل ٣٠.

(٢) فصل ١٢.

جندى لأن بأربعمائة ألف يستطيع السلطان أن يكون سلطانًا لخراسان وما وراء النهر وكشغر وخوارزم ونيمروز والعراق وفارس والشام وآذربيجان وأرمينية وأنطاكية وبيت المقدس، فإذا استطاع أن يزيد جيشه إلى سبعمائة ألف امتد نفوذه على السند والهند وتركستان والصين وما وراءها، وبلغ الحبشة والروم ومصر والمغرب.

وكانت سياسة «نظام الملك» تقضى بأن يشتغل بالجندية أكبر عدد ممكن من الترك لأنهم يحبون الحرب والمغامرة ولأن تسريح آلاف منهم يحملهم على الالتفاف حول كبير لهم فيثورون على الدولة لأنها منعت أجورهم عنهم، وبهذا تنفد خزينة الدولة فى القضاء على ثوراتهم فى حين أنها إذا احتفظت بهم تزدهر وتتسع وتصبح أجورهم جزءًا من الخير العميم الذى يجود به الفتح والغزو وامتداد السلطان[1].

ويرى «النظام» أن تكون نفقات الجيش وأجور الجند معدّة دائمًا، وأن تحفظ هذه الأموال عند حكام المقاطعات ليدفعوها للجند فى أوقاتها[2]. أمّا الغلمان الذين لا يتبعون إقطاعًا فإن أجورهم تكون مجهزة دائمًا حتى تدفع عند حلول الأجل، وعلى الوزير أن يعدّ نفقات الجيش وأجور جنده بحيث لا يفاجئ الخزينة بهذه الطلبات. وينصح «النظام» بأن يعطى الملك أجور رؤساء أو قادة الجند بيده، فإن هذا يزيد قربهم منه وإخلاصهم له[3].

ثم يحدِّث «نظام الملك» السلطان عما كان يفعل الملوك السابقون فقد كانوا لا يقطعون رزق أحد من الجند. ويرى أن يكون الجيش مكونًا من أجناس عدة فإن الدولة السلجوقية قد شمل نفوذها على ترك وفرس وديالمة وعرب وغيرهم، فمن الخير أن يشترك هؤلاء جميعًا فى الجيش ليذودوا عن المملكة التى هم أجزاء منها. وإذا كان الجيش مكونًا من جنس واحد فإنه قد يثور على الملك، وهو يفقد روح الغيرة والمنافسة إذا كان من جنس واحد. ويضرب للسلطان مثلاً من

(١) فصل ٤٢.
(٢) فصل ٢٣.
(٣) فصل ٢٣.

جيش الغزنويين الذي كان من الترك والخراسانيين والعرب والهنود والديالمة وأهل غور، فكانت كل فرقة تحرص على إبداء شجاعة رجالها حتى لا يقال إنها ضعيفة بالنسبة لزميلاتها[1].

على أن اختيار الجيش من أجناس متعددة لم يمنع «نظام الملك» من توصية السلطان على التركمان لأن لهم حقوقًا على السلاجقة رغم ما يرتكبون من أخطاء وما يسببّون من اضطرابات، فإنهم قدّموا للدولة مساعدات قيّمة أثناء تكونها، ثم هم أقارب السلطان. وهو ينصح بأن يُثبت فى السجل أسماء ألف من أبنائهم، ويخصص لهم مكانًا لإقامتهم كما هو الحال مع الغلمان، وسوف يتعلمون آداب السلاح والخدمة لأنهم سيتمرنون على الدوام، ويعاشرون الرجال ويخلصون فى العمل ويخدمون كالغلمان وتذهب عن طباعهم هذه النعرة التى فيهم. وكلّما ظهرت الحاجة إليهم رتّب خمسة آلاف أو عشرة آلاف ممن عينوا فى الخدمة على نسق الغلمان ويجزون جزاءهم، فلا يحرمون نصيبهم من الدولة ويزدهر الملك ويعيشون بسرور[2].

وكذلك ينبغى أن يكون فى جيش الملك فرقة خاصة من أبناء الملوك الخاضعين له[3]، من عرب وكرد وديالمة وروم، وفرس وغيرهم، يرسل كل منهم ابنًا أو أخًا إلى البلاط السلجوقى كرهينة وليعدّ إعدادًا خاصًا، ولا تقل هذه الفرقة عن خمسمائة، وهؤلاء الأمراء يستبدلون بغيرهم كل سنة على أنه لا يجوز تخلية أحدهم عن عمله قبل وصول بديله حتى لا تثير الإبدالات احدهم على السلطان وقد منح أمراء الديالمة وكوهستان وطبرستان وشبانكارة وغيرهم إقطاعات ومرتبات، وهكذا يقيم خمسمائة من هؤلاء الرجال فى القصر فإذا مسّت الحاجة لايكون القصر خاليًا من الحرس.

وينبغى أن يرفع كل طلب للجند الى الملك على لسان قوادهم، فإذا أجيب

(١) فصل ٢٤.
(٢) فصل ٢٦.
(٣) كان فى مصر فرقة من هذا النوع. سفرنامة ـ النص العربى للدكتور/ يحيى الخشّاب.

الطلب علم الجند أن هذا بفضل القواد فيزداد احترامهم لهم[1]. على أن يراعى النظام العسكرى بدقة فى الجيش فعلى الصغير أن يحترم الكبير، وإذا اعتدى عليه عوقب عقابًا صارمًا ليظل التقليد العسكرى نافذًا[2].

ويجب أن يلفت نظر قادة الجيش ممن لهم مخصصات واسعة لأن يبذلوا كل جهدهم ليظهروا بمظهر فخم فى أسلحتهم وفى كل ما يمس حاجات الحرب وأن يكثروا من شراء العبيد فإن عظمتهم وسمعتهم فى الجيش ترجع إلى كثرة أملاكهم والثراء فى بيوتهم، ومن بذل فى مظهر الجندية كل عناية دنا إلى قلب السلطان وازداد نفوذه عنده وعلا على القادة الآخرين[3]. على أنه لا يجوز أن يصل المظهر العسكرى لقائد الجيش إلى حد مجاراة الملك فى مظاهره الخاصة.

ثم يحدِّث «نظام الملك» السلطان بما كان من قصة بزرجمهر للملك أنوشروان ناصحًا له بالحد من سلطات رجال الجيش على الشعب ومن امتيازاتهم بحيث لا يعتدون عليه باستعمال سلطة ليست لهم، ولا يظهرون أمامه بمظهر هو من حق الملك وحده[4]. فليس من حق القائد أن يوقّع عقوبات على الناس ولا من حقه أن يكون له تاج أو ركاب أو كأس من ذهب أو تخت أو يضرب نقدًا باسمه، فكل ذلك من حقوق الملك وحده[5].

ويشير «نظام الملك» على السلطان بأن يتبع سياسة والده «ألب أرسلان» فى استغلال قوة المماليك الترك، والترك من الجند، وحبهم للنظام وميلهم إلى حرب الفروسية وتعصبهم الشديد للدين الحنيف فتكون الحدود لهم مستقرًا ليحموها ويدفعوا الأعداء عنها، وليسهل قيامهم منها للغزو.

وعلى الملك أن يراقبهم أشد المراقبة وأن يتحرى عن سلوكهم وألاّ يتوانى فى توقيع أشد العقوبات على من يعتدى منهم على الناس، فإنهم طغاة فى

(١) فصل ٢٥.
(٢) فصل ٣١.
(٣) فصل ٣٢.
(٤، ٥) فصل ٤٣.

الحرب بغاة فى السلم، لا يقف فى سبيل شهواتهم سلطان أو قانون، فإذا وجدوا الملك يقظًا فى محاسبتهم خافوا بأسه وخضعوا لما يفرضه عليهم من نظم.

وهو يحدث السلطان عن سلوك الخليفة المعتصم معهم، فإنه بقدر تدليله لهم والإسراف فى إرهابهم وتمييزهم على سائر مواليه، لم يكن يتهاون فى معاقبتهم إذا ما ابتدروا أحدًا باعتداء. ثم يقصّ على الملك قصة المملوك الذى اختطف سيدة من الطريق في بغداد، فلمّا استغاثت بالتجار وهو يسوقها أمامه فى السوق، ذهبوا لإغاثتها فأمر بضربهم فتفرقوا وكان من بينهم خيّاط ذكى فذهب إلى المسجد وصعد المئذنة، قبل أن يلوح الفجر، وأذّن للصلاة، وكان غرضه من هذا أن يسمع المملوك أذان الفجر فيظن أن الصبح قد أذّن بالطلوع فيطلق سراح السيدة، ولكن المعتصم كان متيقظًا فى ذلك الوقت، فأمر بإحضار هذا المؤذن الذى يرفع صوته بالأذان قبل ميعاده، فلمّا أحضر الخيّاط نفى عن نفسه تهمة السخرية بالدين، وقصّ حكايته على الخليفة، فأمر هذا بإحضار المملوك وأمر بوضعه فى كيس وضربه بالعصى حتى هلك ثم ألقوه فى دجلة، وقد ظل هذا الخياط بعد ذلك مهيب الجانب من الترك، يخشونه ويخافون أذانه، فقد أمره المعتصم أن يؤذّن إذا ما رأى اعتداء لا يستطيع دفعه[1].

وهكذا ينبغى أن يحرص السلطان على مراقبة جنده وقادته وأصحاب الإقطاع فى مملكته، فانهم إن رأوا منه تساهلاً أو تغاضيًا آذوا الشعب، فيصبح الجيش أداة إرهاب للناس لا كما ينبغي أن يكون حاميًا للدولة عاملاً على مدّ نفوذها وإسعاد شعبها[2].

١٨ - الألقـــاب وتحديدها:

ثم يتحدث «نظام الملك» عن الألقاب وهو يطالب السلاطين باحترام الخلفاء فلا يجوز أن يحمل السلطان الخليفة على أن يمنحه لقبًا، فإن اللقب إذا أعطى

(١) لم ترد هذه القصة فيما راجعناه من مصادر كتبت عن المعتصم، ولعلها من وضع «النظام» فى هذه المناسبة، ولكنها جاءت فى سياستنامة.
(٢) فصل ٢٢.

قهراً فَقَد مدلوله، وهو ينصح ملكشاه بأن لا يفعل كما فعل محمود الغزنوى حين هدد الخليفة بالعزل لأنه لم ينعم عليه بلقب التمـه منه.

وينبغى أن تختص كل طائفة من الشعب بألقاب خاصة بها، فلا يحمل القاضى لقب الوزير، ولا الأمير لقب المحتسب، ولكى يجلو الأمر للسلطان يذكر «نظام الملك» أن الشعب ينقسم إلى ست طبقات: الأمراء وقادة الجيش (وهم أصحاب الإقطاعات) والوزراء والعلماء (ومنهم القضاة) والموظفون والحرّاثون (ومنهم أهل الحرف).

فأمّا الأمراء فألقابهم حسام الدين وأمين الملّة وهكذا. ويلقب قواد الجيش بسيف الدولة وحسام الدولة وظهير الدولة.. ويلقب الوزراء بالأستاذ الجليل والأستاذ الخطير وكافى الكفاة وشمس الكفاة، ونظام الملك وقوام الملك. ويلقب العلماء والقضاة بمجد الدين وشرف الإسلام وسيف السنّة وزين الشريعة وفخر العلماء. ويلقب كبار موظفى الديوان بعميد الدولة وكمال الملك وعميد الملك.

ولا يجوز أن تدخل كلمة «الملك» إلاّ فى ألقاب الوزير والمحتسب والعارض وعميدَىْ بغداد وخراسان، أمّا من هم أقل شأنًا من هؤلاء فيلقبون بالخواجة الرشيد والمختص والسديد والنجيب والأستاذ الأمين والخطير والمكين.

ثم ينبّه الوزير سلطانه بأن عليه أن يتحرى عن أحقية المنعم عليه باللقب قبل منحه، وذلك حتى يحفظ قدر أعمال النابهين من شعبه ويحفظ للألقاب قيمتها ومعناها ويسبغ عليها من حكمته وحسن تقديره واختياره آيات الشرف والفخر والجلال.

* * *

تلك هى دولة «النظام» كما رسمها لنا بقلمه، واقتبسناها من آثاره القلمية وسيرته العلمية، وهذه هى دنياه التى عمل فيها ومن أجلها حتى قُضى عليه.. ودنياه هذه موصولة بأخراه كأنها عالم واحد، فهو دائم التحدث عنها، دائب الجد والجهد خشية حساب اللّه بين طمع فى ثوابه

وخوف من عذابه، لذلك لم نقرأ له فصلاً إلاّ وفيه وعظ للسلطان، وتخويفه من عقاب ربه[1].

وكان غرضه من وراء كل ذلك إيجاد دولة أساسها العدل، فالعدل عنده ـ كما يلوح من ثنايا كتابه ـ غاية كل تنظيم، ومقصد كل تشريع: «فإن العهد الرضى لهو العهد الذى يقوم به السلطان العادل»[2]... والعدل ـ كما عرفه ـ وعرفناه من خلال تعابيره، توافر العمل للعاملين ومنح الرزق للمحرومين وإحقاق الحق للمظلومين بحيث لا يوجد فى الدولة عاطل أو محروم أو مظلوم. وبعد: فماذا حقق «النظام» من دولته؟.

الذى يبدو لنا ـ ولا نظنه إلاّ حقّا ـ أن مصير دولة «النظام» كان كشقيقاتها من جمهورية أفلاطون ومدينة الفارابى وجزيرة يوتوبيا لـ «توماس مورو» و«حى ابن يقظان» لابن طفيل فقد شيّد أسوارها، وبنى عماراتها وخطّ شوارعها ومحلاتها ولكنه عجز عن إيجاد سكانها وتكوين أناسيها، فلا الخليفة ولا السلطان ولا الأمير ولا الوزير ولا الحاكم ولا العالم ولا الأديب بمستطيع أن يكون كما أراد أولئك الفلاسفة منذ عصور خلت، وكما أراد «النظام» لدولته أن تكون منذ القرن الخامس الهجرى... لذلك رأيناه برمًا من الأوضاع فى أخريات أيامه، ساخطًا على الفوضى فى المقاييس.. وما وافاه الأجل حتى شهدنا الشقاق يستفحل بين الأمراء من أبناء ملكشاه، والخلاف يستشرى بينهم وبين الخليفة العباسى، وتغدو تلك الرقعة الآمنة المتطلعة لعالم أفضل بركانًا ثائرًا يفيض بدماء الألوف من الأبرياء وتحترب الأقوام وتخترب المدن الآهلة بالسكان.

على أنه مما ينبغى أن نعترف به أن الدولة المثالية ـ يوتوبيا ـ التى خطّط لها «النظام» ودعا ملكشاه إلى تسلمها وتنفيذها لم يقتطف ثمارها فى حياته، ولم نجن قطوفها نحن بعد وفاته.

---

(١) سياستنامة ف ١٣ ص ٥٦.

(٢) سياستنامة ف ٧ ص ٥١ الأصل الفارسى.

(٣) لقد ورد بهذا الاسم فى التراث العربى الإسلامى منسوبًا لأكثر من واحد منهم ابن سينا من علماء القرن الخامس وابن النفيس والسهروردى. راجع : ضحى الإسلام - أحمد أمين.

والذى يغلب على ظنى ـ وما أظنه إلاّ صوابًا ـ أن أية صورة أحاول تخطيطها لدولة «النظام» لا تكون شاملة وافية ما لم يرجع إليها الطامع فى المزيد بنفسه، ويتنقل بين أسوارها ودروبها فى كتاب سياسته وصفحات سيرته، ثم فى وصاياه وأماليه فى الحديث ورسائله لأبنائه التى سنتحدث عنها فى الباب التالى.

وممّا يلفت النظر وينبغى الإشارة إليه ونحن نختتم الحديث عن الدولة النظامية أن «نظام الملك» فى دولته، منذ عشرة قرون كان أكثر واقعية ممن سبقه أو زامنه أو جاء بعده، فإنه كان عارفًا بأسرار النفس البشرية، معترفًا بنوازعها فى الدنيا وإن الإنسان الذى تتألف منه ولأجله دولته المثلى خلق ضعيفًا ليسعى إلى القوة وينشد الكمال كما ورد فى القرآن[1]، وأنه بطبيعته نَزّاع إلى حب التملك والمال والتفّوق والخلود بعد أن هداه النجدين: وهو طريق التميز بين الخير والشر، والحق والباطل والظلم والعدل والمساواة والاختيار. فلا بّد من قوة تردعه أو تخفّف من ميوله، ولابد أن تملأ هذه الفضائل شغاف قلبه وأعماق فكره ونفسه كما تملؤها نزعاته.

وإن القارئ لعناوين دولة «النظام» ليكتشف أنه ممن يؤمن بالقوة وإنها عماد التاريخ، وإن الدين قوة فطرية لولاها لم يتقدم الإنسان ولم يستقر ويهدأ ويتحضر، إذ هو أقوى من الجيش فى الدولة من أجل الدفاع عن الوطن، أو الفتح لأداء الرسالة الإنسانية.

فلابد أذن من الدين الذى اهتدى إليه الإنسان بفطرته قبل أن يؤيده العقل بمنطقه والعلم بدلائله. ولابد أن يكون هو الإسلام الذى هو آخر الأديان ورسوله خاتم الرسل والانبياء. ولابد أن تطبق تعاليم شريعته السمحاء العظيمة فهو. القوة العظيمة التى لاتدانيها قوة الجيش وأمثالها على سطح الكرة الأرضية. خصوصًا وأنه لايتعارض مع قانون التغير الذى يُعدّ سنّة الحياة، لأن الإسلام هو نتيجة تطور الأديان السماوية الثلاثة، وغيرها من مبادئ ومعتقدات.

* * *